جامعـــة قـــاصـــدي مربـــاح – ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

من اعداد الطالبة :

بلمخفي أسماء

أثر الواردات على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية (1980 - 2017)

لجنة المناقشة المكونة من:

د/ .....(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....رئيسا

د/ بضياف عبد الباقي .....(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....مشرفا ومقررا

د/ .....(أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين خير من علمنا اداب الشكر والعمل به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله حق قدره و مقداره العظيم وعلى أصحابه ومن اقتدى به الى يوم الدين .

نحمد الله ثانيا على ما مدنا من القوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول الى هذه المرتبة من العمل اما بعد :

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للدكتور غريب بولرباح اطال الله في عمره وأصلح عمله على قبوله الاشراف على هذا العمل، وندين له بالفضل بعد الله عز وجل على ما منحنا إياه من وقت و مساعدته و توجيهاته التي لا تقدر بثمن كما نحيي فيه روح التواضع و المعاملة الجيدة فجزاه الله عنا خيرا، للخروج بالموضوع على احسن صورة ممكنة .

كما نتوجه بالشكر الى اساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا و تحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل .

كما نتقدم بشكرنا و تقديرنا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية ونعزيها ونعزي اساتذتنا على روح المرحوم استاذنا بن مالك محمد حسان سائلين المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته وان يجمعه مع الصدقين والابرار وحسن اولئك رفيقا .

والشكر الخاص لكل الأساتذة اللذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة، وبفضلهم انجزنا هدا العمل، ونخص بالذكر الأستاذ خويلد إبراهيم .

الإهداء :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، إلآهي لا يطيب الليل إلا بذكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك والصلاة والسلام على اشرف الخلق نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، اهدي تخرجي الى عائلتي إلى من اوصاني الله بها الى من جنة الله تحت قدميها الى من افنت عمرها من اجل ان تراني في ابهى الصحة والسعادة ولو على نفسها فهي تستحق ان اهديها فرحتي بل حياتي مسلما اياها والى والدي الذي ساندني في مشواري الدراسي شكرا لك وقليل الشكر بحقك، الى من تقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها ومهدو الطريق امامي اخوتي اطال الله في عمرهم، والى جميع اصدقائي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل إلى كل هؤلاء ، أهدي هذا العمل و أرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خيرنا و صلاح أمرنا و استقامة نبينا انه قريب مجيب الدعاء.

بن سعيدة عبد العزيز

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي عملي وكلامي لمن له الحق فينا

وإلى التي غمرتني بعطف حنانها وأنارت درب حياتي

أمي

وإلى الذي لم يبخل عليا يوما بالدعم والنصيحة

أبي

وإلى جميع إخواني وأخواتي والى العائلة الكريمة

وإلى أصدقائي في الدراسة من المهد إلى هنا

تونسي وليد، بن حاسن ع القادر، بن ع القادر ع الله

وإلى جميع أصدقائي في الإقامة

وإلى كل من علمنا حرف

وإلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد

بلحاج نورالدين109

العنوان	
الشكر والتقدير	
الاهداء	
الملخص	
المقدمة	
الفصل الأول : عموميات حول السياسة النقدية والتضخم في النظام الليبرالي	1
المبحث الأول: الإطار لمفاهيمي لكل من السياسة النقدية والتضخم في النظام الليبرالي	2
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	2
الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية	3
الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية في النظام الليبرالي	3
الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية في النظام الليبرالي	7
الفرع الرابع: اتجهات السياسة النقدية في النظام الليبرالي	13
المطلب الثاني : عموميات حول التضخم في النظام الليبرالي	14
الفرع الأول : مفهوم التضخم	14
الفرع الثاني : أسباب التضخم	15
الفرع الثالث : أنواع التضخم	17
الفرع الرابع : وسائل مكافحة التضخم	20
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية المحققة لأهداف الاقتصاد الإسلامي	22
الفرع الاول : اهداف الاقتصاد الاسلامي	22
الفرع الثاني : هل حققت ادوات السياسة النقدية الهدف المنشود منها في الاسلام	23
المبحث الثاني : أهم الدراسات والأبحاث السابقة	24
المطلب الأول : عرض مختلف الدراسات	24
المطلب الثاني : اوجه التشابه والاختلاف	31
الفصل الثاني:اثر ادوات السياسة النقدية علي التضخم	34
المبحث الاول :قديم وتحليل المتغيرات والادوات المستعملةفي دراسة	35
المطلب الاول :تحليل معطيات الدراسة	35

المطلب الثاني :مناقشة النتائج	53
خلاصة الفصل	54
الخاتمة	55

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر أدوات السياسة النقدية في كبح معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). تم استخدام أدوات السياسة النقدية متمثلة في كل من عرض النقود وسعر الفائدة كمتغيرات مستقلة والتضخم كمتغير تابع، لتحليل ومعالجة البيانات تم اختيار دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR ضمن برنامج Eviews9.

وكان من اهم النتائج المتحصل عليها وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، أي كلما زاد سعر الفائدة انخفض معدل التضخم، وحسب اختبار السببية فان سعر الفائدة يسبب في التضخم، وهذا للحد من المعروض النقدي المتداول.

كما خلصت الدراسة الى ان السياسة النقدية نجحت إلى حد ما في كبح الضغوط التضخمية .

الكلمات المفتاحية: التضخم، عرض النقود، سعر الفائدة .

Abstract:

This study aims to show the effect of monetary policy instruments in curbing inflation rates in Algeria during the period 1990-2017. Weused money supply and interest rates (Monetary policy instruments) as independent variables and inflation as a dependent variable. We conducted the econometric study using the VAR model within the Eviwes9 program to address and analyze the data.

The most important results obtained were an inverse relationship between the interest rate and the rate of inflation, ie the higher the interest rate the lower the rate of inflation. According to the causality test, the interest rate causes inflation and this to reduce the money supply. The study also found that monetary policy succeeded to some extent in curbing inflationary pressures.

Keywords: inflation, money supply, interest rate.

المقدمة

المقدمة :

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

لذالك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

و حتى تلعب السياسة النقدية دورها بنجاح وتحقق أهدافها النهائية، يتوجب على السلطات النقدية بناء إستراتيجية سليمة ومتينة تعتمد على توجيه هذه السياسة نحو تحقيق أهدافها النهائية، مع إخضاعها لضوابط و معايير محكمة حتى لا تحيد عن تحقيق هذه الأهداف، إلى جانب تزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي تمكنها من أداء دورها وبنجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهري في معالجة الاختلالات الاقتصادية من بينها الحد من مشكلة التضخم من خلال تدخلها باجرائتها وأدواتها لمسايرة الوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد وإمكانياته .

وعرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلا عن معدلات تضخم متذبذة، كذلك ان الارتفاع في الأسعار يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية و يؤثر أيضا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخول المحدودة ، لهذا لا بد من ضمان استقرار الأسعار وتجنب التضخم والانكماش، وتبعا لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضا على اسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للمواد المالية وإحداث أزمة الكساد بعد أزمة التضخم المالي القطاعي.

وفي الجزائر بدأت السياسة النقدية تأخذ دورها مع صدور قانون النقد والقرض(10-90)المعدل والمتمم بالأمر (03-11) واللذان نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات .

إن إدارة السياسة النقدية الحالية في الجزائر عن طريق الأساليب السابقة نجحت في امتصاص حجم معتبر من السيولة الفائضة في السوق النقدية، وهو ما انعكس إيجابا على تراجع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة . انطلاقا مما سبق، يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

هل تعتبر السياسة النقدية أداة لكبح التضخم في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية لابد من تفريعها إلى أسئلة جزئية كما يلي:

-ما هي أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر ؟

-ما هي سياسات إستهداف التضخم في الجزائر؟

-ما هي فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر؟

1) فرضيات الدراسة:

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة تمّ وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها .
- تتغير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية .
- تعتبر سياسة استهداف التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية من أجل تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل .

2) أسباب اختيار الدراسة:

- الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد السواء .
- محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الكبح من ظاهرة التضخم .
- محاولة القيام بدراسة اقتصادية قياسية على حالة واقعية تمس الجزائر.

3) أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنّها تتناول موضوع خاص بواحدة من أهم السياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها بصورة سليمة لتحقيق الأهداف المسطرة، ألا وهي السياسة النقدية التّي تهدف إلى الحد من المشاكل الاقتصادية، وهي معالجة ظاهرة التضخم، تحقيق معدل نمو اقتصادي، تحقيق عمالة كاملة، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وإستقرار أسعار الصرف، وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولعل نجاح السياسة النقدية المبنية على سياسة استهداف التضخم تعمل على تحقيق معدلات تضخم منخفضة ودعم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الوصول إلى معدلات نمو عالية .

4) أهداف الدراسة:

- دراسة ظاهرة التضخم والتعرض للأسباب المنشئة لها بالجزائر .
- دراسة فعالية السياسة النقدية من خلال استهداف التضخم .

- معرفة الأدوات التي استخدمتها السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم .
- تحليل مدى قدرة الاقتصاد الجزائر، في تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر .
- الكشف عن مدى تأثر معدلات التضخم لصدمات السياسة النقدية .
- محاولة تقديم حلول وقائية لتجنب ظاهرة التضخم في الجزائر .

5) حدود الدراسة :

يقتصر الإطار المكاني على دارسة السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر أما الإطار الزماني يشمل الفترة ما بين 1990-2017 .

6) صعوبات الدراسة :

- نقص المراجع خاصة في جانب الدراسات السابقة والإطار التحليلي الخاص بنموذج الدراسة.
-كما إن من بين المعوقات التي واجهتنا في الدراسة هي كون الموضوع موسعا ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه.

7) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي، وذلك لبحث مفهوم السياسة النقدية والمفهوم التضخم .
واستخدمنا المنهج التحليلي والذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة، وذالك من خلال تحليل البيانات التي تتوافر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج .

8) تقسيمات الدراسة :

لانجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين :

الفصل الأول : عموميات حول السياسة النقدية والتضخم في النظام الليبرالي وتم تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول : الإطار لمفاهيمي لكل من السياسة النقدية والتضخم في الاقتصاد الليبرالي .

المبحث الثاني : أهم الدراسات والأبحاث السابقة .

الفصل الثاني : تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية وتم تقسيمه الى:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة .

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج .

الفصل الاول :عموميات حول السياسة النقدية والتضخم في النظام الليبرالي

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية والتضخم في النظام الليبرالي

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم فروع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة الاختلالات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار النقدي والوصول إلي معدلات نمو مرتفعة .

أما التضخم فهو أحد المشاكل الاقتصادية والمتمثلة في ارتفاع العام للأسعار نتيجة عدة أسباب منها زيادة النقد المتداول التي تسعى السياسة النقدية إلي تصحيحها والسيطرة عليها من خلال مجموعة من الأهداف والأدوات ولذالك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلي السياسة النقدية و التضخم من الجانب النظري وهذا من خلال المطلبين التالين :

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها في حالة وجود خلل اقتصادي، مما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، كما تعتبر وسيلة من الوسائل التي يتبعها البنك المركزي للحفاظ على المعروض النقدي .

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

وسنتطرق في هذا المطلب إلي الفروع التالية:

- تعريف السياسة النقدية
- أهداف السياسة النقدية في النظام الليبرالي
- أدوات السياسة النقدية في النظام الليبرالي
- اتجاهات السياسة النقدية في النظام الليبرالي

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية:

تعددت التعريفات حول مفهوم السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى وكيفية تحديد موقعها من السياسة الإقتصادية ذالك لأن لها دور فعال للدورة المالية وتنظيم الكتلة النقدية، وفيما يلي نذكر التعاريف التالية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد و الوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.[1]

والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة، وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية .

هي مجموعة الاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وأدوات الإتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي[2] .

ومن التعريفات السابقة نستنتج بأن السياسة النقدية هي سياسة يتبعها البنك المركزي للحفاظ على المعروض النقدي والاستقرار الاقتصادي وللحفاظ على معدلات البطالة والتضخم .

الفرع الثاني : اهداف السياسة النقدية في النظام الليبرالي :

تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل أساسا في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم، والبطالة ويمكن حصرها فيما يلي.

وتنقسم الي ثلاثة اصناف منها :

1- الأهداف الأولية في الاقتصاد الليبرالي :

تتمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطية، وهي عبارة عن حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية وبين الأهداف الوسيطية، تضم هذه الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات هما:

1-1- مجمعات الاحتياطات النقدية :

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2013، ص18 .

[2] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت- رأس النبع- شارع محمد الحوت، 2012، ص452 .

تتضمن مجمعات الاحتياطات النقدية كل من القاعدة النقدية ومجموع احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة ومجموع احتياطات البنوك.

–تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور المتمثلة في الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع.

– تشمل الاحتياطات المصرفية ودائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، وبالنسبة لاحتياطات الودائع الخاصة فهي تمثل إجمالي الاحتياطات مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

– أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تمثل إجمالي الاحتياطات مطروحا منها الاحتياطات المقترضة(كمية القروض المخصومة)[3]

2-1 – ظروف سوق النقد

تضم هذه المجموعة الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ،يقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط القروض الأخرى ،وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض، بحيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة في حالة ما إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وإذا حدث العكس تكون الاحتياطات الحرة سالبة.[4]

2 –الأهداف الوسيطية في الاقتصاد الليبرالي :

سميت أهداف وسيطية لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف، كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية أو العامة.

تمتاز الأهداف الوسيطية ب:

–أن تكون سهلة التقييم والقياس.

–أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

–أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة، بحيث يمكن أن تؤثر عليها بسرعة.

من بين هذه الأهداف نجد أسعار الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية.

2-1-أسعار الفائدة

[3]معمري ليلى، **دور استقلالية البنك المركزي**، في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(2013-2014)، ص18

[4]معمري ليلى، نفس المرجع، ص 19

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات أو الستينيات هو التأثير على هذا الهدف إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤثر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي وهي:

– تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان وبالتالي فانها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

– تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ولا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهداف معينة وذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات، فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع يتلاءم مع الطلب ولا تعرف الصلة بينه وبين سعر الفائدة الاسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية، والارتباطات بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة[5].

نلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار وأن أسعار الفائدة المرتفعة تقيد الاستثمار.

2-2 -معدل صرف النقد

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف للسياسة النقدية .

– عندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض للتقلبات،ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والحالية لحكومة ما

– إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى أضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد[6].

3-2 -المجمعات النقدية

يعتبر النقديون أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند مستوي قريب من معدل نمو الاقتصاد هو الهدف المركزي للسلطات النقدية لهذا عملت السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة على تحقيق هذا الهدف بالتدرج مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من سنة 1972 ، بنك ألمانيا الفيدرالي ابتداء من 1974 ، بنك فرنسا وبنك إنجلترا ابتداء من1976 .[7]

---

[5] يوسف كمال محمد، **السياسة النقدية المصرفية الإسلامية**، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996 ، ص2

[6] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2000)** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003،ص 118،117

[7] صالح مفتاح، نفس المرجع ص118

–تمثل الكتلة النقدية النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها لكن في السنوات الأخيرة أصبح من الصعب تحديد المجتمع النقدي والتحكم فيه بسبب تغيير سرع تداول النقد ، وبسبب ظهور الابتكارات المالية الحديثة وفي البحث عن المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة يطرح الإشكال حول ما إذا كان يجب اللجوء إلى المجمع الضيق M 1أو المجمع الواسع M 2 أو المجمع الأوسع M3 وهناك مبررات لاستخدام كل من المجمع الضيق والمجمع الواسع.

كخلاصة يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الواسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية.

3– الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الاقتصاد الليبرالي :

تعبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الاقتصاد الليبرالي على مجموعة الأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها في إطار أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

3-1 تحقيق الاستقرار في الأسعار :

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت، علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار، يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى،وقد أكد **فريدمان**« أنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود».

3-2 تحقيق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل):

يعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، ولكن تحقيق العمالة الكاملة يسمح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى5% ، بحيث تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي .[8]

الفرع الثالث :أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الليبرالي:

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تاثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ويعمل البنك المركزي بصفته راسمًا للسياسة النقدية ومنفذًا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف

[8] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، **دار** الفكر، الأردن، 2010 ، ص 195

المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقابته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الوطني، ففي ظل ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان، وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول وعكس تلك الإجراءات يتم تطبيقها في فترات الانكماش، وتختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعًا للتطور الاقتصادي للدولة، وتطور النظام المصرفي وحجم التعاملات في أسواقها المالية[9]، ومدى استقلالية بنوكها المركزية، وتقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية نوضحها فيما يلي:

1 وسائل السياسة النقدية الكمية :

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

1-1 سعر إعادة الخصم :

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي، كما يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السياسة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها .[10]

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريبًا منه، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقًا للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقًا للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناء على الظروف الاقتصادية السائدة.[11]

وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، نتيجة زيادة

[9] عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985 م ص 119

[10] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 202

[11] أحمد محمد صالح الجلال،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان الناميةٍ دراسة حالة الجمهورية اليمنية،2003/1990،شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 42

كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمرا ضروريًا، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان، وذلك نظرًا لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم، مما يدفع بعملائها إلى عدم الإقبال على الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية نظرًا لارتفاع تكاليفها، وبالتالي التقليل من مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان، والذي ينعكس في صورة تقليل حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على التقليل من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم لعلاج حالات الانكماش الذي يسود الاقتصاد، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم على القروض والأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، مما يعمل على زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبالتالي زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات، وبما يساهم في إعادة التوازن إلى الاقتصاد واستغلال الطاقات العاطلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى الرغم من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها مثل رفع معدلات التشغيل لعناصر الإنتاج، بهدف زيادة الدخل القومي ورفع معدلات نموه السنوية، وذلك من خلال استخدام الوسائل المناسبة التي تهدف إلى الرقابة على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان إلا أن تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم تعطي أثرا فعالا في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تعتبر هذه السياسة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في تلك البلدان، وذلك من خلال تأثيرها على هيكل أسعار الفائدة ويعد تطبيق هذه السياسة كأداة من أدوات السياسة النقدية بهدف الحد من مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان والتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد أقل فعالية في البلدان النامية، حيث أن اقتصاديات هذه البلدان تتسم بتخلفها وعدم تطور أسواقها النقدية والمالية ومحدودية التعامل فيها، وكذا عدم شيوع تعاملها بالأوراق التجارية حيث يركز الجهاز المصرفي في تمويله للنشاط الاقتصادي في البلدان النامية على التمويل القصير الأجل الذي يركز على قطاع في الاقتصاد مثل قطاع الخدمات او قطاع التجارة الخارجية ، مما يعني حرمان بقية قطاعات الاقتصاد من الائتمان الذي تقدمة البنوك التجارية وخاصة في مجال تمويل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، كما أن اعتماد الأفراد في تسوية مدفوعاتهم في البلدان النامية على استخدام النقود المادية(البنكنوت) وقلة اعتمادهم على نقود الودائع (النقود المصرفية) يعكس محدودية تأثير أنشطة الجهاز المصرفي فيها، وبالتالي محدودية تأثير إتباع هذه السياسة في الحد من كمية النقود المعروضة في الاقتصاد حيث أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير في حجم الائتمان يعتمد بصورة أساسية على مرونة الطلب على الائتمان، والتي تتسم بانخفاضها في البلدان النامية، وذلك لأن الجهاز المصرفي في تلك البلدان يتسم بضعف مرونة طلبه على

القروض من البنوك المركزية ،نظرًا لان البنوك التجارية في البلدان النامية غالبًا ما تكون عبارة عن فروع لبنوك أجنبية وبالتالي يقل تأثرها من استخدام البنوك المركزية لهذه الوسيلة، كما أن البنوك التجارية في البلدان النامية غالبًا ما تواجه طلبًا متزايدًا على الائتمان بغض النظر عن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها لعملائها، ويتحقق ذلك بشكل خاص عند زيادة طلب مؤسسات الأعمال التي تحقق أرباحا متزايدة من مبيعاتها على الاقتراض من البنوك التجارية، حيث تواجه تلك المؤسسات الزيادة في تكاليف اقتراضها، من خلال الزيادة في إنتاجيتها، أو رفع أسعار بيع منتجاتها .[12]

1-2 عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الاوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير على الائتمان[13]، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتلعب البنوك التجارية دورًا أساسيًا في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الاستثمارية، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنوك المركزية، والتي لا تسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي.

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية،وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان، ويؤدي إتباع هذه السياسة إلى التأثير في سياسة السوق النقدي بالقطاع المصرفي وغير المصرفي، وذلك من خلال دوره في التقليل من مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان نظرًا لانخفاض احتياطياتها النقدية، وكذا التأثير على القطاع غير المصرفي من خلال تأثيرها على حجم إيداعات الأفراد والمشروعات لدى البنوك التجارية، وذلك بسبب تفضيلهم لاستخدامها في شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان، نتيجة انخفاض حجم الودائع لديها.[14]

1-3 سياسة نسبة الاحتياطي القانوني :

[12] أحمد محمد صالح الجلال ،مرجع سابق، 61 .

[13] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 198

[14] أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص 62

يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطي قانوني، حيث لا يمكن للبنك التجاري التصرف بهذا المبلغ، وتسمى هذه النسبة كاحتياطي قانوني، حيث لا يمكن للبنك التجاري التصرف بهذا المبلغ، وتسمى هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي المطلوب .[15]

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني ،وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة، وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد لها أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد جاوز المستوى الطبيعي، وترى ضرورة العمل على تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما أن قيام البنوك المركزية برفع نسبة الاحتياطي القانوني دون أن يكون لدى البنوك التجارية فوائض نقدية لتغطية الزيادة في احتياطياتها النقدية القانونية يلزم البنوك التجارية على استدعاء بعض القروض لدى عملائها والتشديد على منح الائتمان وقد اقتصر الهدف من استخدام هذه الوسيلة في البداية على حماية حقوق أصحاب الودائع والمدخرات لدى البنوك التجارية من سوء استخدامها والأخطار التي قد تتعرض لها أنشطة البنوك التجارية ومخاطر إفلاسها، وتعد هذه الوسيلة من أكثر أدوات السياسة النقدية الكمية فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية كونها لا تشترط أسواقا مالية ونقدية متطورة، حيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في اقتصادياتها القومية .

2 وسائل السياسة النقدية النوعية في الاقتصاد الليبرالي:

تتمثل وسائل السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان وتستخدم أدوات هذه السياسة جنبًا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية، خاصة في البلدان النامية، حيث لا تتأثر مرونة الطلب على الائتمان فيها مع التغيرات في أسعار الفائدة والتي تشهد مزيدًا من الإنفاق خاصة في جانب النفقات الاستهلاكية والاستثمارية في تشييد العقارات وعلى الرغم من فعالية أدوات السياسة النقدية الكمية في تحقيق أهدافها في تخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، إلا أنها قد تكون محدودة

[15] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 194

الفعالية في التأثير على نوعية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، ولذلك يتدخل البنك المركزي من خلال إصدار التوجيهات إلى البنوك التجارية والتي تتضمن تحديد حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وتحديد شروط منح الائتمان، وكذا الأوجه التي يخصص الائتمان لتمويلها ونوعية الاستثمارات التي تساهم البنوك التجارية في تمويلها، والقروض التي تقدمها لعملائها وغيرها من التعليمات التي تعمل على توجيه الائتمان نحو قطاعات واستثمارات معينة حيث تهدف هذه الوسائل إلى تخفيض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأقل إنتاجية وتحويله إلى المشروعات الإنتاجية التي تكفل الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية العاطلة وبما يساهم في رفع معدلات الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي بهدف تحقيق الاستقرار المطلوب في الاقتصاد، وتتمثل أهم وسائل السياسة النقدية النوعية فيما يلي:[16]

2-1 الإقناع الأدبي :

يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقًا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي امرًا ضروريًا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك، وكثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير احتياجاتها من السيولة النقدية.

2-2 تحديد هامش الضمان :

تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية، ففي حالة التضخم وزيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان، مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الأموال الخاصة للأفراد في مشترياتهم من الأوراق المالية وبالتالي تخفيض نسبة مساهمة تمويل شرائها المقدمة من البنوك التجارية وبالتالي يؤدي إتباع هذه الوسيلة إلى خفض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها لأغرض استخدامها في اقتناء الأوراق المالية، فإذا كانت نسبة مساهمة العميل تمثل % 30 من قيمة الأوراق المالية، بينما تبلغ مساهمة التسهيلات البنكية% 70 ، فإنه في حالة التضخم يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان، بحيث تزيد مساهمة العميل لتصل إلى 50 بينما تنخفض مساهمة البنوك التجارية لتصل إلى % 50 بدلا من % 70 من قيمة الأوراق المالية المشتراة ، غير أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير على حجم الائتمان يعتمد على مرونة طلب الأفراد على الائتمان، حيث أن قيامهم بتمويل مشترياتهم من أموالهم الخاصة تضعف من فعالية هذه الوسيلة.

[16] أحمد محمد صالح، الجلال مرجع سابق 63

2-3 الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع :

عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها، يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها، وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حدًا أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها.

2-4 الرقابة على شروط البيع بالتقسيط :

تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع المعمرة كالأثاث و السيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.[17]

2-5 إحداث التوازن بين القطاعات :

تعد أسعار الفائدة من أكثر محددات الطلب على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، وعليه فإن حدوث زيادة في الطلب على القروض الممنوحة لقطاع معين في الاقتصاد، كقطاع الإنشاءات مثلا، منشأنه أن يودي إلى حدوث اختناقات في هذا القطاع بسبب الزيادة في الطلب على مستلزمات البناء والتشييد بصورة تزيد عن طاقة العرض لهذه السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ولذا يتدخل البنك المركزي من خلال استعمال أسعار الفائدة، حيث يتم تحديد حدودا عليا لحجم التسهيلات الممنوحة لأغراض الإنشاءات، أو أن تكون عملية منح القروض لتلك الأغراض مرتبطة بموافقة مسبقة من البنك المركزي، كما أن البنك المركزي وبغرض تحقيق التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد، يفرض أسعار فائدة مرتفعة على القروض الموجهة للقطاعات التي يزيد فيها الطلب على القروض، وفرض أسعار فائدة اقل على القروض الموجهة للقطاعات الأخرى وذلك بهدف زيادة الطلب عليها وزيادة حجم الاستثمارات المنفذة فيها، وبما يساهم في إحداث تخفيض في الطلب على قروض القطاعات الأولى وزيادة الطلب على القروض المخصصة للقطاعات الأخرى يؤدي إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفرع الرابع :اتجاهات السياسة النقدية في الاقتصاد الليبرالي:

[17] أحمد محمد صالح الجلال ،مرجع سابق، ص66

يكون اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهونا بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها

01 **السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه المعاكس)** :

نفترض أن الاقتصاد وقع في وضع بحيث تفوق فيه السيولة الحد المرغوب فيه(وضع تضخمي) ، مما يتطلب إزالة هذه التوترات التضخمية أو منعها من الظهور وعليه يمكن للبنك المركزي أن يتدخل لتنفيذ سياسته أو بما يسمى السياسة النقدية التقليدية وذلك بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع، ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم .[18]

02 **السياسة النقدية التوسعية(الاتجاه التوسعي)** :

عكس الحالة الأولي ،فالسياسة التوسعية تقتضي عدم كفاية السيولة المتوفرة للاقتصاد ،إذ يتوجب زيادتها لتنفيذ الصفقات والمعاملات الاقتصادية، وتوصي هذه الحالة بوجود قصور واختناق في الطلب(وضع غير تضخمي) فاتباع هذه السياسة من طرف البنك المركزي تنتهي إلى تسريع نمو الكتلة (زيادة السيولة)وذلك بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة. وهكذا يرتفع حجم الاستثمارات كما تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والتقليص من حدة البطالة، ونشير هنا إلى أن البنك المركزي من خلال استعماله للكتلة النقدية بواسطة عدة وسائل، وباعتبار أن إنتاج نقود الودائع يخضع لإمكانيات توفر للبنوك التجارية على السيولة التي يمثل البنك المركزي الممول الأساسي والأخير لها،فيمكننا تصور قدرة تأثيره على هذه البنوك لتحقيق سياسة نقدية وائتمانية معينة انكماشية أو توسعية ويمكن ذكر بعض أساليب التأثير على السيولة:

- سياسة الاحتياطي الإجباري؛
- سياسة سعر إعادة الخصم ؛
- سياسة عملية السوق المفتوحة ؛
- سياسة تأطير القروض؛

03 **السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط(المرن)** :

يتفق أكثر علماء المالية على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية ،التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج ،وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة،بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم .

[18] بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف لصندوق النقد الدولي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، رسالة ماجيستر غير منشورة، ص6

المطلب الثاني : نظرة عامة حول التضخم في الاقتصاد الليبرالي:

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخول والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وينقسم الي عدة فروع منها:

- الفرع الاول :تعريف التضخم ؛
- الفرع الثاني :انواع التضخم؛
- الفرع الثالث :أسباب التضخم؛
- الفرع الرابع :وسائل مكافحة التضخم؛

الفرع الأول: تعريف التضخم:

1 تعريف التضخم علي اساس النظرية الكمية والنقدية:

يعني كل زيادة في كمية النقود المتداولة تودي في زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف يقتضي إن الزيادة في كمية النقد المتداولة تسبب في حدوث الظواهر التضخمية.

2 تعريف التضخم علي اساس الدخل والأنفاق:

بأنه الزيادة في الدخل والإنفاق ،فازدياد في الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الاسعار وتضخمها علي فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.

3 تعريف التضخم علي اساس الطلب والعرض:

بأنه زيادة الطلب علي العرض زيادة تودي إلي ارتفاع الأسعار[19]

يعرف بيرو التضخم: انه ازدياد النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والخدمات

4 التعريف المبني علي خصائص ومظاهر التضخم :

[19] سعيد هتهات،دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر،لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ورقلة، 2006/2005، ص30 .

فيعرف ربرنسن التضخم: انه ارتفاع غير المنتظر للأسعار

الفرع الثاني : انواع التضخم:

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها، على أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء ا على معايير مختلفة هي:

-تحكم الدولة في جهاز الائتمان؛

-تعدد القطاعات الاقتصادية؛

-مدى حدة الضغط التضخمي؛

-الظواهر الجغرافية و الطبيعية؛

-اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية؛

-مصدر الضغط التضخمي؛

01 تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية: التضخم الطليق(المكشوف)الظاهر، التضخم المقيد(المكبوت)، التضخم الكامن(الخفي)

ا- التضخم الطليق(المكشوف)الظاهر:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ظاهر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع فيها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.[20]

ب- التضخم المكبوت(المقيد):

وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي ومن هذه الإجراءات تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تحقيق وفير في الميزانية، والتقنين كالبيع بالبطاقات.

ج- التضخم الكامن(الخفي):

[20]حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، طبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن،2011 ص32 .

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، الغذائية، والاستثمارية، وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا، حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحري،فأمام هذا الوضع وقلة المعروض من السلع الغذائية والاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحروب بفضل ارتفاع الدخول النقدية، وتزايدها تلجأ الدولة إلى إغلاق أوجه الإنفاق أمامها، وتعمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص بحيث لا يجوز الحيازة لأكثر من الحصة المقدرة للأفراد، وخير خبر شاهد على هذا النوع من التضخم، التجربة البريطانية في مكافحة ومحاربة هذا الأخير بهذه الإجراءات.[21]

02 تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتعامل به في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتعامل به في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم المتعامل به في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتعامل بها في أسواق السلع إلى:

ا–التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

ب– التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار ،وما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كينز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم .

ج– التضخم الربحي:

وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تحقق أرباحا كبيرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

د– التضخم الدخلي:

[21] نفس المرجع، ص33 .

ويحصل نتيجة ارتفاع و تزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار في معادلتيه الاثنتين، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن تحصل، وهي التي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ.

03 مدى حدة الضغط التضخمي:

أ- التضخم الجامح:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى تضخم جامح، وتضخم غير جامح وهو أشد أنواع التضخم آثارا و ضررا على الاقتصاد الكلي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة، و كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية و قيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثورة مما يجعل السلطات الحكومية تلجأ إلى التخلص من هذه النقود وذلك باستبدالها بعملة جديدة، كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في فترات الحروب.[22]

ب-التضخم غير الجامح(المتوسط):

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

الفرع الثالث : أسباب التضخم:

بمقتضى التحليل الكينيزي فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملا رئيسيا وفعالا في تحديد مستويات التوظيف، الدخل والإنتاج، فالعلاقة وطيدة ما بين نظرية الطلب الكلي الفعلي وبين نظريات التوظيف، الدخل و الإنتاج، فالتغيرات في مستويات الدخل، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، والادخار، تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال وتتحدد مستويات التوازن والاستقرار الاقتصادي في حجم معين من الطلب الكلي الفعلي عند مستوى معين من الاستخدام الكامل بمقتضى التحليل الكينيزي فإن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد مستويات العمالة، الدخل، والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والادخار تعتمد بصفة رئيسية على التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال، وفي حالة التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو انخفاض العرض الكلي عن مستوى

[22] حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص34 .

التشغيل الكامل، ويمكن البحث في هذه الحالة في مجموع العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع، وكذلك في مجموع العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض.[23]

01 العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:

يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى مايلي :

ا- زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري :

إن النظريات الخاصة بالتوازن، والخاصة بالعرض و الطلب الكلي و جهاز الأثمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي و عند هذا المستوى يحدث التضخم، والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

ب- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف :

إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصاريف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين[24].

ج- العجز في الميزانية :

تعتبر هذه أسهل طريقة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع،والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه، لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة، ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وإن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية ا ولعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة، فإن النفقات العامة في

[23] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق، ص154

[24] نفس المرجع ، ص155

هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار ولتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام والمعروض السلعي.

د- تمويل العمليات الحربية :

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجا إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب لاستعدادها لها، و أثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد[25].

ذ- الارتفاع في معدلات الأجور :

السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابة العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل و يمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية :

-الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة

-الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجياتهم محافظة على استقرار و لو نسبي للأسعار.

هـ- التوقعات و الأوضاع النفسية :

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات اكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار .[26]

2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض :

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، و ما يقابله من معروض السلع و المنتجات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمور كثيرة منها :

[25] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق ،ص157

[26] حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق ،ص 40

أ- تحقيق مرحلة الاستخدام التام :

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل و التام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي .[27]

ب- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي :

قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات ا ولسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، و قد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال، والموظفين المختصين والمواد الأولية.

ج – النقص في راس المال العيني :

قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي، فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.[28]

الفرع الرابع: :أثار التضخم وطرق علاجه

أولا :آثاره على الاقتصاد :

إن التضخم كظاهرة نقدية له العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي تتجاوز خاصيته النقدية، مما لا يعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم، وهذا ما يصعب علينا حصر آثاره كلها لذا حاولنا التطرق إلى أبرزها على الاقتصاد[29] .

-آثاره على الجهاز النقدي الداخلي:

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأدية وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة و مخزن للقيم، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين، وبين البائعين والمشترين، وبين

[27] قدي عبد المجيد،المدخل الي السياسات الاقتصادية الكية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003، ص 46

28 حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص41

[29] دبات أمينة، مرجع سابق، ص78،79

المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلى بديل من عملتهم المحلية، وهذا التدهور في القيمة الحقيقية لوحدة النقد يؤدي إلى فقدان أول وظيفة للنقود تقوم بها ألا وهي مخزن للقيمة.

آثاره في هيكل الانتاج:

إن التضخم وما يترتب عنه من ارتفاع في الأسعار والأجور وكذا زيادة الأرباح في القطاعات الانتاجية المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الانتاجية و الاستثمارية، ويترتب عن ذلك عجز في الطاقات الانتاجية، في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية وقطاعات الخدمات ستعاني من الطاقات الزائدة التي تحتاج لأن تعمل بمبادلات تشغيل مرتفعة.

فإذا كان الاقتصاد قريبا من مستوى الت وظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الانتاج لكن بمعدلات منخفضة وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الانتاج من الصفر، مما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، ويوظفون أموالهم في انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادة كبيرة خلال فترة التضخم[30] .

الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية:

ان ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتاي حصول عجز في الميزان التجاري.

زيادة أسعار الفائدة :

حيث أن ارتفاع معدل الفائدة في البنوك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات، و بالتالي ينخفض الطلب على القروض وتقل الفوائد بالنسبة للبنوك، و هذا الانخفاض يوافق قلة الاقتراض . أما في حالة انخفاض معدل الفائدة فإن الطلب على القروض يزيد، و بالتاي تزيد الفائدة البنكية و هذه الزيادة توافق الزيادة في حجم القروض.

الأثر على إعادة توزيع الدخل:

حيث يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين من جراء انخفاض القوة الشرائية للنقود وللدخول فيما يعود بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، من ناحية أخرى يستفيد المقترضون بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار ويتضرر المقرضون كثيرا من ذلك، وكذا عمليات البيع الآجل تتأثر بشدة في

[30] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر02، 2004، ص 155،156

الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر ومن الصعب استخدام مثل هذا النوع من البيع في مثل هذه الدول التي تشهد باستمرار تزايدا متسارعا في المستوى العام للأسعار.

ثانيا :طرق علاج التضخم[31]

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على السلع الخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم تستخدم الدولة ما يسمى بالسياسة المالية وهي الإنفاق الحكومي والضرائب حيث أن المطلوب تخفيض الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي من السلع والخدمات ، تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو فرض ضريبة أو زيادة الضريبة الحالية ، ويمكن للدولة ان تستخدم إحدى الوسيلتين أو كلاهما ، فعندما تقلل الحكومة من إنفاقها في الميزانية فهي تخفض الإنفاق الكلي في المجتمع وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن أثر الضريبة يقع على الأفراد حيث تسحب الحكومة منهم جزءا من النقود التي في أيديهم فيقل طلب الأفراد على السلع والخدمات فيقل الطلب الكلي، ويمكن أيضا للدولة تخفيض كمية النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في أيدي الأفراد والبنوك والمؤسسات، ويمكن علاج التضخم لاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية .

المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية المحققة لأهداف الاقتصاد الإسلامي :

يجدر بنا التوضيح أولا ماهي غايات واهداف الاقتصاد الاسلامي وذالك لكي نستطيع ان نقيس مدى قدرة ادوات السياسة النقدية الاسلامية على تحقيق هذه الاهداف وبلوغ تلك الغايات .

الفرع الاول : اهداف الاقتصاد الاسلامي:

تنبثق اهداف الاقتصاد في الاسلام من ثوابت الشريعة ومنطلقاتها، فهي شريعة سماوية غايتها وهدفها تحقيق كرامة الانسان وعزته باعتباره خليفة الله على الارض، ووظيفة الاستخلاف هذه تقتضي ان يحظى الخليفة بكل المقومات التي تمكنه من اداء وظائفه وواجباته بكل اقتدار، ويمكن من خلال ذلك تحديد اهداف وغايات الاقتصاد في الاسلام بما هو آت :

1- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة :

ان العدل بالحق هو اساس الشريعة الاسلامية، فالله سبحانه قائم بالعدل في ملكه وقد جعل العدل اساسا للملك واساسا لقيام الامة وديمومتها، فبالعدل تسود الامم الكافرة وبالظلم تفنى الامم المؤمنة، فالعدل بالحق هو اساس التوزيع في الاسلام فقد وضع الاسلام نظاما فريد من نوعه فهو يضمن وصول العوائد والحقوق الى اصحابها بكل شمولية ودقة ومن العسير بل من المستحيل ان يلقى فردا واحدا من افراد الامة خارج اطار عملية توزيع الدخل والثروة مما يحقق عدالة عز نظيرها على وجه الارض فالاقتصاد يسعى في الاسلام الى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الانسان من الفقر .

[31] دبات أمينة، مرجع سابق، ص80 .

2- التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية:

وفي الاسلام لا يتم التخصيص الامثل الا وفق القواعد القيمة والضوابط العملية التي وضعت الشريعة الغراء، ولعلى ابرز ما يميز نظام تخصيص الموارد في الاسلام انه يتم وفق منظومة قيمة محكمة غاية في الاتقان والشمولية والدقة، ولعلى من ابرز ملامحها كالتالي:

أ) اقتصار الانتاج الاسلامي على الطيبات فقط وعدم انتاج السلع المحرمة والضراء ؛

ب) تحريم الربى بحيث لا يعطى رأس المال عائدا الا بقدر ارتباطه بمخاطر؛

ت) ترتيب الاولويات بحيث يتم التركيز على ضروريات من غير اسراف ؛

ث) الابتعاد عن انتاج السلع والخدمات الترفيهية ؛

3- الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية :

لا شك ان وجود عدالة توزيعية وتخصيص امثل للموارد في الاسلام سيؤدي بالضرورة الى استخدام الكفاءة للموارد المتاحة بما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع معا حيث يتم انتاج اكبر انتاجية ممكنة من الموارد المتاحة باقل تكاليف وسيكون الانتاج المتحقق موافقا للتفضيل الاجتماعي دون زيادة او نقصان [32].

الفرع الثاني : هل حققت ادوات السياسة النقدية الهدف المنشود منها في الاسلام :

مزالت غالبية الانظمة في البلدان الاسلامية تتعامل في اطار العمليات المالية التقليدية وخاصة في مصاريفها المركزية لذا فانه يؤخذ على هذه الادوات وبواقعها الحالي (أي تعاملها بالمحظورات الشرعية كالفائدة) :

1)- انها مزالت غير محققة لاهداف الاقتصاد الاسلامي والتي من ابرزها –كما اسلفنا – هو تحقيق عدالة توزيع، وفي ظل نظام الفائدة المعمول به في سعر اعادة الخصم وغيره فان العدالة غير موجودة حيث تحظى المصارف التقليدية بفوائد اضافية على اوراقها التجارية االمخصومة، ولا تحظى بها المصاارف الاسلامية ؛

2)- وكذالك الحال فان تخصيص الموارد ايضا ينتتفي حيث يحصل راس المال على عائد مضمون ثابت دون تعب او جهد او استثمار حقيقي؛

3)- ان بقاء هذه الادوات تعمل في اطار المحظورات الشرعية يؤدي الى قيام اوضاع فاسدة يملؤها الجشع والطمع والاحتكار ؛

4)- واما على الصعيد الاجتماعي فان حصول اراس المال على الفوائد يؤدي الى تعطيل الاموال واخراجها من الدورة الاقتصادية وبالتالي يدفع اصحابها حين تكثر النقود بايديهم الى الاسراف والترف ؛

5)- يضاف لذلك كله حصول الدورات الاقتصادية والازمات المالية وهذا ما نشاهده في عالم الاقتصاد اليوم .

[32]- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، عدالة توزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والاسلام –نظرة مقارنة- مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة، جامعة الامارات العربية المتحدة العدد 14، شوال 1421 ه، يناير2001 .

المبحث الثاني : أهم الدراسات والأبحاث السابقة :

تناولنا عدة اطروحات و رسائل ظاهرة التضخم و السياسة النقدية فمنها من ركز على الدراسة التحليلية والقياسية لظاهرة التضخم والتطرق لمختلف السياسات التي بإمكانها معالجة الظاهرة من بينها السياسة النقدية.

واتجه البعض الآخر إلى دراسة السياسة النقدية على حدى خاصة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق من خلال التركيز على مسار واصلاحات السياسة النقدية، كما تم دراسة السياسة النقدية مع السياسة المالية من خلال المقارنة وكذا محاولة ايجاد السبل للتنسيق بينهما.

المطلب الأول : عرض مختلف الدراسات :

و من بين الدراسات التي تناولت الموضوع، و التي تتعلق به أو ببعض جوانبه الفروع التالية:

1- دراسات باللغة العربية :

الدراسة الاولى : بركان زهية:[33]

كان الهدف منها محاولة الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية ولاسيما في ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

أهمية استقلالية البنك المركزي في دعم قدرته على وضع السياسة النقدية التي تحقق الإستقرار في الأسعار (الحد من التضخم)، وأن السياسة النقدية غير المباشرة التي تتوفى عادة السيطرة على استقرار الأوضاع النقدية هي السياسة الفعالة لمكافحة التضخم ولا تحقق النتائج المرغوبة إلا دول النامية من عودة التضخم نتيجة بالسيطرة على أسعار الفائدة وتوجيهها وفق عوامل السوق، إضافة إلى تأثر الدول النامية من عودة التضخم نتيجة الأزمة المالية الدولية الحالية 2008-2009م ما جعل التضخم يشكل انشغالا متزايدا .

ظاهرة التضخم ظاهرة عالمية تتأثر بالمتغيرات والمستجدات التي نادت بها العولمة في إطار التحرر والانقياد إلى قوى السوق .

كما توصلت الى أن من بين مشاكل تطبيق الاستهداف هو وجود أسعار صرف غير مستقرة، ونظرا كذالك إلى نقص المعلومات والبيانات، كما افادت عملية استهداف التضخم في الدول النامية إلى وجود جهاز تنسيقي لتوقعات التضخم مع حضور البنوك المركزية المسائلة .

[33] بركان زهية ":فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه 2010 م بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر .

ضرورة مواكبة البنوك المركزية للمعايير الدولية والمستجدات العالمية لتفعيل دور أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم .

واستخلصت انه في ظل معايير التقارب التي توضع من أجل التنسيق، هناك نقطة تتعلق بوضع رقم مستهدف للتضخم لا يجب تجاوزه .

التطبيق على حالة الجزائر التي عانى اقتصادها من معدلات تضخم مرتفعة وأثناء تطبيق برامج التصحيح انخفض الى مستويات دنيا وعاد من جديد للإرتفاع نتيجة الاعتماد على السلع المستوردة (الزيت، الحليب، السميد...) فارتفاعها خارجيا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها محليا، وكذالك فعالياتها تأثرت بوجود تغييرات عالمية كعملية تبييض الأموال، وعملية استخدام النقود الالكترونية والتحرير المالي وغيرها .

الدراسة الثانية : بقبق ليلى اسمهان: [34]

كان الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو التعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر من خلال قياس الأهمية النسبية لكل قناة، محاولين تحديد القنوات الأكثر ملائمة في نقل آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر.

ومن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة القياسية التي توصلت اليها :

غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار، والذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن التضخم في الجزائر ليس نقديا فحسب، بل قد يرجع التضخم إلى أسباب أخرى كالتضخم المستورد والتضخم الناتج عن أسباب هيكلية كانتشار السوق الموازية .

كما يمكن إرجاع ذلك إلى الدراسة القياسية في حد ذاتها.

-تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على الاقتصاد الحقيقي ، وذلك من خلال قناتين وهما القناة النقدية وقناة القروض المقدمة للاقتصاد . فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها على القناة النقدية لتنقل هذه الأخيرة الأثر إلى القروض المقدمة للاقتصاد ومن ثم إلى النشاط الاقتصادي.

-غياب قناة أسعار الأصول المالية و الحقيقية عن لعب أي دور في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائر.

غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الج ا زئر .ويرجع هذا في نظرنا إلى عدة أسباب أهمها:

- إنخفاض درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج .
- طبيعة سعر الصرف الذي لا يتمتع بالمرونة اللازمة فهو ما ا زل يدار من طرف بنك الجزائر (نظام التعويم المدار).

[34] بقبق ليلى اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، ماليةوبنوك،2014-2015 ، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .

– عدم قابلية التحويل التام للدينار.

– أثر سوق الصرف الموازية .

–عدم توفر محفزات ومقومات جلب الاستثمارات الأجنبية .

– خصائص البيئة التشريعية .

– تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات .

– خصائص الجهاز الإنتاجي في الجزائر والذي لا يزال محدودا، حيث أن الصادرات الوطنية لا تزال حكرا على المحروقات كمصدر للإيرادات وكذا تبعية الإنتاج المحلي للواردات الأجنبية من المواد الأولية و النصف مصنعة، وقد يكون السبب راجعا للدراسة القياسية في حد ذاتها .

– ضعف قناة القروض في التأثير على الاقتصاد الحقيقي وغياب قنوات أخرى خصوصا قناة أسعار الأصول المالية، إنما يرجع إلى المعوقات التي يفرضها المحيط المالي للسياسة النقدية و التي تتجسد في ضعف أداء الجهاز المصرفي الجزائري من جهة، وضعف أداء ومحدودية السوق المالية ، من جهة أخرى.

–غياب قناة أسعار الأصول المالية و الحقيقية عن لعب أي دور في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري .

من خلال نتائج الدراسة القياسية ، نستنتج إذن أن قناة سعر الصرف لا تلعب دورها في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ، في ظل الظروف الحالية التي تميز البنية الإنتاجية وسعر الصرف في الجزائر، في حين تلعب القناة النقدية و قناة القروض المقدمة للاقتصاد دورهما في إيصال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، وتغيب قناة أسعار الأصول تماما في الاقتصاد الجزائري .

فالسياسة النقدية في الجزائر إذن تستهدف ميزانية البنوك للتأثير على الاقتصاد، ومنه فإن القنوات الأكثر ملائمة في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي هما قناة الكتلة النقدية (المجمعات النقدية) بالدرجة الأولى تليها قناة القروض البنكية.

الدراسة الثالثة : السعيد هتهات:[35]

كان الهدف من الدراسة معرفة اتجاه السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وكذا ابراز الاساس النظر، والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر وايضا التعرف على أهم النتائج الخطية والغير الخطية الحديثة للسلالسل الزمنية بالإضافة إلى أنه قام باقتراح نموذج قياسي يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

[35] سعيد هتهات دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية تخصص :دراسات اقتصادية، 2005–2006 كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح– ورقلة .

-تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بينما تحدد السياسة المالية في ذالك المصادر المختلفة للايرادات العامة للدولة، مع الاهمية النسبية لكل من هذه المصادر، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين جنبا الى جنب في تحقيق الأهداف المسطرة، وقد يساعدهما في ذالك مدى صحة التوقعات بشان الظاهرة التضخمية .

- بمقتضى التحليل الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحدث عندما يكون حجم الانفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج الوطني، وتزيد حدته كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل،

- أظهر إختبار ARCH إمكانية تمثيل معدلات التضخم والتوقع بمستوياتها المستقبلية بواسطة نماذج الإنحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين .

- أكد اختبار Granger وجود تغذية استرجاعية (سببية ثنائية) عالية بالنسبة للإقتصاد الجزائري بين البطالة والتضخم، وأظهر تقدير معادلة منحنى فيليبس وجود مبادلة (علاقة عكسية) ما بين هاتين الظاهرتين في الفترة (1989- 2003) وتظهر هذه العلاقة بشكلها الصحيح كلما ابتعدنا عن مرحلة الاقتصاد الموجه والتذبذب الذي الذي لازم الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وفي بداية العقد الماضي، وبتدعيم المعادلة السابقة بالتوقعات التضخمية المستقبلية، تبقى فكرة المبادلة صحيحة فقط في الأجل القصير .

- بينت نتائج اختبار Mizarch للسلسلة الزمنية لمعدلات التضخم في الجزائر إمكانية اقتراح نموذج غير خطي لهذه السلسلة، ومن ثم قابلية الظاهرة التضخمية للتنبؤ على المدى القصير .

- تختلف نماذج ARMA على نماذج ARCH في أن مجالات الثقة للأولى مبنية على تباين ثابت مع الزمن، وهذا ما لا نجده في نموذج ممثل ب ARCH/GARCH للبواقي، الذي بواسطة هذه الخاصية يستطيع أن يترجم الصفة الحركية لمختلف الظواهر، وأن يتخطى بعض المشاكل التي عرفت عن السلاسل الزمنية .

الدراسة الرابعة : دبات أمينة:[36]

حيث تناولت من خلال هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام، معدل إعادة الخصم في الجزائر، مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر، تطور الكتلة النقدية، سعر الصرف الاسمي وهذا باستخدام نموذج var وذالك خلال الفترة (1990-2012) .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :

أن للتضخم عدة آثار اقتصادية واجتماعية تعيق مسار التنمية في أي دولة ، ومن أجل تجنب حدوث ذلك تقوم الدول بالبحث عن سبل وطرق لمعالجة هذه الظاهرة من خلال سياساتها الاقتصادية (النقدية والمالية) .

[36] دبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، 2014-2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد .

-تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل السلطة النقدية من أجل الوصول إلى أهداف عن طريق أدوات التي تصنف إلى أدوات كمية و أدوات نوعية، أما الأهداف فنجد أهداف أولية تتمثل في مجمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد، أهداف وسيطة تتمثل في معدل الفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية ، وأهداف نهائية أهمها تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة محاربة البطالة واستقرار الأسعار.

- أثبتت معظم الدول التي قامت بتبني استهداف التضخم نجاعتها في تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل، وكما نجد أن هناك عدة دول عربية تسعى لتبني استهداف التضخم من خلال محاولتها وسعيها لتوفير شروط الاستهداف إلا أننا نجد أنها لم تستوفي جميع الشروط وهذا حسب الدراسات التي أجراها الباحثون الاقتصاديون.تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل .

-يعتبر استهداف التضخم أكثر فعالية من الاستهداف النقدي الذي يقوم على مقاربة غير مباشرة لمواجهة التضخم، ولنجاعة هذا الاطار لابد من توفر عدة شروط التي تحدد مدى الالتزام بهذا التطبيق من عدمه .

-تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر لذا نجد هناك عدة أنواع له بالجزائر من بينها التضخم النقدي، المستورد ، الموسمي ، المكبوت وغيرها والذي يرجع لعدة أسباب قد تكون مؤسساتية ، هيكلية و نقدية.

-لا تعد السياسة النقدية فعالة في تحقيق الأهداف النهائية ماعدا استقرار الأسعار .

-لا يمكن استهداف التضخم في الجزائر في الوقت الحالي وهذا لعدم توفر شروط الاستهداف لكن هذا لا يعتبر مستحيلا في ظل الإصلاحات القائمة ومعدلات التضخم المنخفضة ، ولكي تقوم السلطات النقدية باستهداف التضخم عليها أن تجعل اقتصادها يقوم على مبادئ اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.

و اتضح لنا من خلال نتائج الجزء التطبيقي القدرة النسبية للسياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم. وذلك لأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي فقط وإنما يرجع لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد .

2- عرض الدراسات السابقة الأجنبية :

الدراسة الاولى: دراسة ل Issam AW Mohamed: [37]

كان الغرض من هذه الدراسة هو تقييم دور السياسات المالية والنقدية للسيطرة على التضخم في السودان خلال الفترة (1975-2014) .

[37] *Issam AW Mohamed*, The Impacts of Monetary Policies on Inflation Rates in Sudan (1970–2014), *Professor of Economics, Alneelain University. Khartoum, Sudan* International Journal of Advance Research in Management, Engineering and Technology Vol.1, Issue.1, June 2016,

من خلال بيانات الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من العوامل المترابطة (هيكلية – نقدية – مالية) أدت إلى ارتفاع التضخم في السودان ؛ وأهم هذه العوامل هي العوامل الهيكلية التي تمثلت في تدهور الناتج المحلي الإجمالي . تعتبر العوامل الهيكلية من أهم العوامل التي تؤثر على التضخم في السودان .

يمكننا النظر في التضخم في السودان كما يتضح من العوامل النقدية لزيادة عرض النقود .

كما تمثلت العوامل المالية في زيادة عجز الموازنة (الاقتراض من النظام المصرفي) .

كما خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف والنفقات الحكومية ليست ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والإنفاق الحكومي وسعر الصرف .

أن الأسباب الرئيسية للتضخم في السودان في فترة الدراسة كانت زيادة المعروض من النقود ، والذي كان السبب الرئيسي لتمويل العجز.

حيث لجأت البلاد لتغطية العجز في الاقتراض من النظام المصرفي ، والذي أطلق عليه تمويل العجز ، باعتباره أحد أسهل الحلول، دون النظر إلى الآثار السلبية المترتبة على النشاط الاقتصادي. أهم هذه النتائج ما يلي:

1- أثرت الزيادة الكبيرة في الاقتراض الحكومي من بنك السودان سلباً على زيادة الإصدار النقدي، ثم أدت الزيادة في المعروض النقدي إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترات التي تم فحصها .

2- ظل معدل التضخم مرتفعا خلال سنوات الدراسة بسبب الاعتماد الكبير على تمويل العجز (الاقتراض من النظام المصرفي).

3- يوجد ارتباط قوي بين الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة والتضخم الذي أصاب الاقتصاد خلال النصف الأول من التسعينيات ، والذي ثبت أنه كلما زاد الاقتراض الحكومي من معدل التضخم في النظام المصرفي سيزداد بشكل كبير.

4- يعتمد تمويل العجز الكلي للقطاع العام في السودان على المصادر الداخلية (الاقتراض من النظام المصرفي) أكثر من المصادر الخارجية ، وقد أدى الاعتماد على المصادر الداخلية إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الدراسة الثانية : دراسة ل *Bhavesh Salunkhe* و *Anuradha Patnaik*: [38]

حيث تناولا من خلالها استهداف التضخم في الهند باستخدام الأداة المنهجية المستخدمة هي اختبار جرانجر السببية وكانت النتائج المتحصل عليها :

خضع إطار السياسة النقدية وإجراءات التشغيل في الهند تغييرات كبيرة خلال فترة العينة .

وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل السياسة النقدية والتضخم .

السياسة النقدية في الهند لها تأثير كبير على الناتج والتضخم في المدى القصير إلى المدى المتوسط.

[38] *Bhavesh Salunkhe* and *Anuradha Patnaik* , THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON OUTPUT AND INFLATION IN INDIA A FREQUENCY DOMAIN ANALYSIS, ECONOMIC ANNALS, Volume LXII, No. 212 / January – March 2017

تأثير معدل السياسة على نمو الناتج أكبر من تأثيره على التضخم .

السياسة النقدية المتبعة أثرت بشكل متزايد على الانتاج في نفس الوقت، مما يضر عملية النمو، كما ينفذ البنك الاحتياطي الهندي استهداف التضخم .

التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية مشددة يضر عملية النمو في الهند .

يمكن أن توفر علاقة التضخم المدخلات الأساسية للسيطرة على التضخم .

تشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين فجوة الإنتاج والتضخم، كما هو موضح في منحنى فيليبس في الهند، بينما تجد دراسات أخرى دليلاً على وجود علاقة سلبية بين فجوة المخرجات والتضخم ، على عكس النظرية الاقتصادية التقليدية .

الدراسة الثالثة: دراسة 2002 ل Eser Tutar: [39]

حيث تناول من خلالها تطبيق استهداف التضخم في الاقتصاد التركي و ذلك خلال الفترة (1980-2001) باستخدام اربعة نماذج VAR مختلفة، بداية قام باستخدام نموذج يضم متغيرين هما :العرض النقدي والأسعار، وبعد ذلك أضاف أدوات السياسة النقدية الأخرى مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الاسمية من أجل تقييم مساهمتها في نظام VAR بالنسبة لتركيا، وفي الأخير أضاف سلسلة الناتج المحلي لإجمالي

الحقيقي لمعرفة آثارها على مستوى الأسعار، حيث تضم هذه السلسلة نماذج موسمية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة ت وافر شرطين في تركيا لاستهداف التضخم وهما:

-استقلالية البنك المركزي، إذا قامت تركيا بإدخال تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزينة العامة لإعطائه الحرية من الهيمنة المالية.

-الهدف الوحيد في تركيا، هو استقرار الأسعار وتم إعطاء هذا الهدف الأولوية بالإضافة إلى مرونة سعر الصرف.

وبعد الدراسة القياسية حول العلاقة بين أدوات السياسة النقدية، كانت النتائج المتحصل عليها تكمن في أن هناك علاقة مباشرة بين أدوات السياسة النقدية و لكنها ضعيفة، وفي نفس الوقت استنتج أن التضخم ليس مستقرا ولا يمكن التنبؤ به .وبعبارة أخرى فإن أدوات السياسة النقدية من المعروض النقدي، أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تحتوي على أي معلومات يمكن التنبؤ بها بشأن التضخم، كما أنها لا تظهر وجود صلة مستقرة تمكن من ذلك، بالإضافة إلى أن التوقعات التضخمية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم في تركيا، لذا يتعين على السلطات النقدية السعي للتقليل من تأثير توقعات التضخم لانتهاج سياسات أكثر شفافية وهذا من خلال إعلام الجمهور حول التغيرات في السياسة النقدية مع توضيح أسباب هذه التغيرات وكذا الهدف من السياسة الجديدة(أي سياسة استهداف التضخم) .

[39] Eser Tutar, Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Copyright 2002, Eser Tutar.

الدراسة الرابعة : دراسة 1988 ل Yuzo Honda:[40]

تطرق من خلال هذه الدراسة إلى آثار استهداف التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال نموذج VAR ، باستخدام أربع متغيرات هي معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل ومعدل التغير في سعر الصرف الاسمي خلال الفترة 1978-1997 لكل من نيوزلندا، كندا، والمملكة المتحدة.

في البداية قام بتقدير هذه المعادلة لكل متغير في كل بلد، و حساب المجموع التربيعي للبواقي، وذلك باستخدام البيانات في ظل نظام السياسة السابقة أي قبل الاستهداف (1978 الى 1989 لنيوزلندا، من1978الى 1990 لكندا، ومن 1978 الى 1992 للمملكة المتحدة) وحساب معيار إحصاءات اختبار شو chow وقد أظهرت النتائج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد تغير هيكلي في جميع البلدان عند مستوى دلالة 5%، و قام بتقديم تفسيرين للنتائج التي تحصل عليها:

-هو أن استهداف التضخم قد يكون له حقا تأثيرات كبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي.

-قد يكون عدد المعلمات في النموذج كبيرا جدا بالنسبة إلى عدد من الملاحظات التجريبية.

وفي الأخير قال بأن فعالية استهداف التضخم هي على الأقل مشكوك فيها حسب الأدلة الحالية، لذا يجب القيام بمزيد من التحقيقات حتى تصبح البيانات متاحة ويتم وضع نماذج بديلة.

[40] Yuzo Honda, Some Tests on the Effects of Inflation in New Zeland, Canada, and the UK Targeting , *School of Economics*, *Osaka University*, *Toyonaka*, *Osaka* 560-0043, *Japan*, Received 31 August 1998; accepted 8 July 1999 .

المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف :

	موضوع الدراسة	الهدف	عينة الدراسة	فترة الدراسة	معالجة الموضوع	النتائج
الدراسة الحالية	فعالية السياسة النقدية في مجابهة التضخم2017	الكبح من ظاهرة التضخم	الجزائر	1990-2017	VAR	وجود علاقة ايجابية
الدراسات السابقة	آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية	التعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر	الجزائر	1962-2012	التكامل المشترك	ضعف اداء البنوك الجزائرية وضيق نطاق سوق مالية
	دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر	معرفة اتجاهي السببية لظاهرتي البطالة والتضخم	الجزائر	1990-2003	النماذج الانحدارية والسلاسل الزمنية	نموذج قياسي يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة النقدية والتضخم، فتعتبر السياسة النقدية أداة للمراقبة ولها دورا اساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل السلطة النقدية بهدف التحكم في المعروض النقدي والرقابة على الائتمان من خلال مجموعة من الأدوات يتم تصنيفها إلى أدوات كمية وأدوات نوعية، وذالك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة .

يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال اسبابه المتمثلة في التوسع النقدي وزيادة النفقات، وهو الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه وحسب درجة التشغيل، حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار، حسب المصدر وحسب الحدة، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها قد تكون ناتجة عن الطلب أو عن التكاليف أو من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال العامل النقدي أو نتيجة الربح.

وهذا في الجزء الأول أما في ما يخص الجزء الثاني من الفصل فركزنا على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع فقد كانت المدعم الرئيسي لفهم أكثر لموضوع بحثنا التي هدفت كلها تقريبا إلى دراسة أثر السياسة النقدية في كبح التضخم.

الفصل الثاني : أثر أدوات السياسة النقدية على التضخم

تمهيد :

إن الاختلافات الاقتصادية تكون عدم صلاحيتها بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذه بعين الاعتبار ديناميكية(حركية) نظام المعادلات القياسية، وبالنظر إلى العلاقة تربط بين متغيرات الدراسة والتي تثبتها معظم الدراسات السابقة، كان لابد من استخدام طريقة التكامل المشترك لتقدير العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم ، ومعرفة اتجاه السببية عن طريق اختبار جرا نجر.

يتم عرض هذا الفصل في مبحثين، المبحث الأول يتعلق بتقديم وتحديد متغيرات الدراسة واهم التطورات المتعلق بذلك، ويستعرض أيضا الأدوات والأساليب الإحصائية والنماذج القياسية المستخدمة في النموذج، أما المبحث الثاني فيتعلق بعرض ومناقشة أهم النتائج المتوصل إليها وتفسيرها ، و النتائج يتم الحصول عليها باستعمال برنامج .EVIEWS9

المبحث الأول : تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة :

إن ظهور استهداف التضخم رافقه العديد من الدراسات الأكاديمية التي بحثت في الموضوع، من أجل معرفة مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول التي قامت بالاستهداف والتي مازالت لم تلجأ الى هذه السياسة الجديدة ، لذا حاولنا من خلال هذا المبحث التطرق الى بعض الدراسات التي شملت هذا الموضوع وتقديم النتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول: تحليل معطيات الدراسة:

إن نمذجة أشعة الانحدار الذاتي لابد من أن تتم وفقا لمراحل بداية من دراسة الاستقرارية إلى اختبار السببية ، لذا حاولنا من خلال هذا المبحث إعطاء فكرة عامة عن أشعة الانحدار الذاتي من خلال دراسة النموذج .

والتعرض إلى مختلف هذه المراحل.

تقديم متغيرات الدراسة :

ان قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن البيانات سنوية حقيقية بالنسبة للجزائر خاصة في الفترة 1990-2017 أي إن حجم العينة كافي لدراسة وهو 27 مشاهدة وهو حجم كافي لقيام بالاختبارات اللازمة وتم الحصول علي البيانات من مصادر متعدد وهما التقارير السنوية والنشرات الدورية لبنك الجزائر، وكذا منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ويمكن عرض هذه المتغيرات على النحو التالي:

1 – متغير سعر الفائدة

2 – متغير المعروض النقدي

3 – متغير التضخم

.الفرع الثاني : تعريف المتغيرات

1 – تعريف سعر الفائدةI:

هو عبارة عن نسبة مئوية مفروضة على مبلغ القرض، يحصلُ عليها البنك أو المؤسّسة المالية كأرباح من هذه العملية المصرفيّة، ويعدُّ دَيْنًا يتم سداده كنسبة مئويّة، وكذلك أيضًا هو نسبة مئويّة تفرض على الأموال التي يحتفظ فيها البنك كوديعة للأشخاص، ويُذكر أن سعر الفائدة يقوم بتحديده البنك المركزي، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن البنوك المحلية والمؤسّسات المصرفيّة[41].

2 – تعرف المعروض النقدي MD:

هو نسبة الاحتياطي القانوني، هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بيها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك ،ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني ما يضطر للبنوك التجارية إلى تقليل الفائض في الأرصدة النقدية لتغطية الزيادة في الاحتياطي النقدي ما ينقص من قدرة البنوك على منح الائتمان, وعادة ما يقوم البنك المركزي باستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد جاوز المستوي الطبيعي وترى ضرورة العمل على تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

3 – **تعريف التضخم INF** :

أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وان يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.[42]

[41] عبد المطلب ع الحميد ،السياسة النقدية واستغلالية البنك المركزي ،مرجع سابق ص 203

[42] سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مرجع سابق

المطلب الثاني: نماذج الانحدار الذاتي المتعدد

الفرع الأول: الصياغة العامة لنموذج

1 يكتب نموذج (Victor Autorégressive) var k متغير و p تباطؤ علي الشكل المصفوفي التالي:

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \ldots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad t = 1,2,\ldots,T$$

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ Y_{k,t} \end{pmatrix} ; \quad \Phi_i = \begin{pmatrix} \phi_{1i}^1 & \phi_{1i}^2 & \ldots & \phi_{1i}^k \\ \phi_{2i}^1 & \phi_{2i}^2 & \ldots & \phi_{2i}^k \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & \ldots & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \phi_{ki}^1 & \phi_{ki}^2 & \ldots & \phi_{ki}^k \end{pmatrix} ; \quad \Phi_0 = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ \phi_k^0 \end{pmatrix} ;$$

$$i = 1,2,\ldots,p \quad ، \quad \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix}$$

نسمي: $\sum_\varepsilon = E(\varepsilon_T \ \ \varepsilon t')$ مصفوفة التباين- التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد $(k،k)$ [43].

2 المسار :

VAR هو عبارة عن مسار شعاع الإنحدار الذاتي من الدرجةPوالمتكون منK متغير، ويكتب بالشكل التالي :

$$Xt = A0 + A1Xt-1 + A2Xt-2 +\ldots+ ApXt-p + \mu t \ldots\ldots\ldots(2-13)$$

حيث: $t = 0, 1 , 2\ldots$

Xt : شعاع بعده (k x 1) $Xt = (X1t,X2t,\ldots,Xkt)'$

A: مصفوفة المعالم ذات بعد (k x k)

$A_0 = (a_1^2 \ \ .a_0^2 \ \ .a_0^\alpha)$ شعاع القيم الثابتة بعده(k x 1) [44]

[43] الدكتور شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011، ص270 .

μt :شعاع التشويش الأبيض ذو بعد ($k \times 1$) ويحقق الفرضيات التالية:

* $E(Ut) = 0$
* $E(Ut, ùt) = \Omega$
* $E(Ut\ ùS) = 0,\ s \neq t$

وبإستعمال معامل التأخير يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$Xt = A0 + A1LXt + A2L^2Xt + \ldots + APLPXt + \mu t \ \ldots\ldots.(2-14)$$

$$(Ik - A1L - A2L^2 - \ldots - APLP)Xt = A0 + \mu t$$

$$Ø\ (L)Xt = A0 + \mu t$$

بحيث $Ø(L) = Ik - A1L - A2L^2 - \ldots - APLP$

فنتحصل على جدول يحتوي على ثلاث خانات، الخانة الاولى (Endegenos Variabl) تمثل المتغيرات الداخلية في نموذج VAR (جميع المتغيرات محل الدراسة) لأن تقنية تعتبر المتغيرات الداخلة في النموذج مستقلة وتابعة في نفس الوقت مثل المعدلات الآنية، الخانة الثانية (VAR TYPE) تمثل صيغة var المختارة، هناك ثلاث صيغ حسب درجة إستقرار المتغيرات، ومن بينها تقنية (standar var)، الخانة الثالثة (lag intervals for endogenous) تمثل درجة تأخير نموذج var والتي نبقيها كيفية أي (2=0) .

نقوم بإختيار تقنية (standard var) وكتابة رموز المتغيرات محل الدراسة(X Y Z) ونتحصل على نموذج VAR الكيفي المقدر .

وبعد نقوم :

View – lag structure –lag length criteria

[44] بن عمرة عبد الرزاق، خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews ،ديسمبر2018 ص ص 3-20

فنتحصل على جدول يحتوي على خانة واحدة (lag to indude) تمثل درجات التأخير التي نريد إختيار من بينها أفضل درجة تأخير لنموذج Var المقدر .

ثم نختار مثلا 3 كدرجة تأخير ثم نضغط على (ok)، فنتحصل على درجة تأخير نموذج var المثلى .

تقدير نموذج var في برنامج Eviews 9

من أجل تقدير نموذج var في برنامج Eviews9 نتبع الخطوات التالية :

نضغط على أيقونة (estimate)، ثم نستبدل (lag intervals for endogenous) المثلى:

بعد الضغط على (ok)، نتحصل على نموذج var المقدر .

وبعدها نقوم باختبار جذر الوحدة في برنامج eviews9

نضغط على الايقونات بالتسلسل كما هو موضح في المخطط التالي :

view ⟹ Lag Structure ⟹ AR Roots Graph

3إستقرارية النموذج

يكون المسار(P)VAR مستقر إذا تحققت الشروط التالية :

*$E_{(}Xt_{)} = A0$ ، $\forall_t$

* $V_{(}Xt_{)} < \infty$

* $COV_{(} Xt, Xt+n_{)} = E[_{(}Xt - A0_{)(}X\ t+n - A0_{)}\grave{}] = \Gamma n, \forall_t$

عندما يكون النموذج مستقرا فإن جذور كثير الحدود المعرف من المحدد:

$(Ik - A1Z - \ldots - ApZp)$

تكون جميع جذوره خارج الدائرة الأحادية.

في هذه الحالة يعرفμtعلى أنه تجديد(innovation) للمسارXt والتنبؤ الخطي الأمثل ل Xt نتحصل عليه بسهولة من العبارة $X_t = A_0 + \sum_{i=}^{n} 1\ A_i\ X_{T-I}$ .....(2-15):

والتنبؤات الموالية ل t نتحصل عليها بالإحلال التراجعي

إذن استقرار السلسلة X يؤدي إلى التوزيع الطبيعي ألتقاربي للمقدرات ، وهذا ما يسمح بإجراء إختبا رات Xt إذن إستقرار السلسلة على معالم النموذج ووضع مجالات الثقة للتنبؤات، وعموما فإن المتغيرات الإقتصادية ليست مستقرة ولكنها متكاملة من الدرجة الأولى أو أكثر، في هذه الحالة يبقى النموذج مشروعا ولكن كثير الحدود للمميز[45]

$$\mathrm{Det}(I-\sum_{i=}^{n} 1\ A_i\ \ Z_i$$

يحتوي على جذور تساوي الواحد، ونستطيع دائما تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى كما سنرى (OLS) العادية.

اختبار جذر الوحدة في برنامج eviews9

نضغط على الايقونات بالتسلسل كما هو موضح في المخطط التالي :

view ⟹ Lag Structure ⟹ AR Roots Graph

وبعدها نقوم بشكل بياني :

view ⟹ Lag Structure ⟹ AR Roots

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في برنامج Eviews9 :

نضغط على الايقونات بالتسلسل كما هو موضح في المخطط التالي:[46]

View ⟹ Residual test ⟹ correlograms

وبعد الضغط على (ok)، نتحصل على نتائج اختبار البواقي .[47]

[45] مراد جنيدي -مرجع سابق – ص92
[46] مراد جنيدي -مرجع سابق – ص93
[47] بن عمرة عبد الرزاق ،مرجع سابق ،ص 11

تحليل دوال الاستجابة في برنامج eviews9

من أجل تحليل دوال الإستجابة في برنامج eviews 9 نتبع الخطوات التالية :

- نضغط على ايقونة (Impulse) فنتحصل على جدول يحتوي على ثلاثة خانات، الخانة الاولى (impulses)تمثل اتجاه الصدمة، الخانة الثانية (responses) تمثل اتجاه رد فعل اي الاستجابة، نقوم بتحديد المتغيرات في هاتين الخانتين حسب الهدف من الدراسة، والخانة الثانية (display format) تمثل نتائج الاختبار سواء على شكل منحنى بياني او جدول التالي :

الفرع الثاني :تقدير مسار شعاع الإ نحدار الذاتي وتحديد درجة تأخيره

1 تقدير مسار شعاع الإ نحدار الذاتي

توجد عدة طرق لتقدير VAR منها طريقة المربعات الصغرى العاديةOLSوالتقدير بواسطة أعظم احتمال وهنا سنكتفي بذكر طريقة OLS وهي الطريقة الأكثر شيوعا وتطبيقا، ونتائجها غالبا ما تكون قريبة من الواقع

ليكن نموذج شعاع الانحدار الذاتي المستقر (p) VAR

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \ldots\ldots A_p X_{t-p} + \mu_t \ldots\ldots\ldots (2-16)$$

حيث : A_0: شعاع الثوابت (K X 1)

Ai : مصفوفة المعاملات(K X K)

μt : شعاع التشويش الأبيض(K X 1)

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى نتحصل على النموذج التالي

X= BZ + U .....(2-17)

حيث $X_T = (X_0 \cdot X_1 \ldots\ldots\ldots\ldots X_T)$ (kxt)

B=($A_0 A_1$ .....A_p)(kx(kp+1))

$$Zt = \begin{bmatrix} 1 & \cdots & \\ X1 \vdots & & \vdots \\ Xt-p+1 & \cdots & \end{bmatrix} (KP+1)XT$$

Z= (ZT.....ZT-1)(kp+1)xt

$$U = (U1,\ldots,UT\ (k \times T)$$

إن تقدير النموذج VAR(p) يستوجب تقدير شعاع المعالم B ،وطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) تسمح لنا بإختيار المقدر الذي يصغر الكمية التالية

$$F(B)=U\ (It^{*} \cap u)^{-1}\ u \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2-18)$$ [48]

وباستعمال مختلف العمليات من تعويض و اشتقاق $\frac{\sigma i(B)}{\delta B}$ نتحصل في الأخير على مقدر المربعات الصغرى العادية(OLS) والذي يكون كالتالي

$$\widehat{B} = [\![(zz)+z + I_k \quad]\!] + X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2-19)$$

و من الضروري الإشارة إلى أن المربعات الصغرى المتعددة $\hat{B}$ (LS)هو متشابه بمقدر المربعات الصغرى العادية(OLS) والذي يمكن الحصول عليه بتدنية الكمية التالية

$$F(B)= UU =(X-(Z+I_k)+B)(X-(Z+B) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2-20)$$

بهذا الشكل يمكن القول أن مقدر المربعات الصغرى المتعدد(LS) يتسا وى مع مقدر المربعات الصغرى العادية(OLS) لكل Kمعادلة مأخوذة على حدى.

2 تحديد درجة التأخير (P)لمسار شعاع الإنحدار الذاتي :

توجد عدة معايير لتحديد درجة التأخير (P) لمسار شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ، ونذكر على سبيل المثال المعيارين (Schwartz , Akaik)، وطريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل نماذج الVAR من أجل درجة تتغير من 0 إلى h(بحيث h هو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة) وتحسب الدوال Aic(p) و Sc (p) بالطريقة التالية:

$$Aic(p) = In(det|\cap e\ ) + \frac{2kp}{n} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2-21)$$

$$Sc(=In(det|\cap e\ ) + \frac{2kpIn(n)}{n} \ldots\ldots\ldots (22 - 2)$$

p)

بحيث : Aic: هو معيار .AKAIKE

[48] مراد جنيدي -مرجع سابق – ص 102

Sc : هو معيار SCHWARTZ. | : مصفوف التباينات والتباينات المشتركة للبواقي. : علل متغيرات النموذج.

n: عدد المشاهدات . ويختار التأخير الذي يعطي أدنى قيمة للمعيارين Aic و Sc.

K :عدد متغيرات النموذج

P: درجة التاخر

U_e : مصفوف التباينات والتباينات المشتركة للبواقي

ويختار التأخيرp الذي يعطي أدنى قيمة للمعيارين Sc وAic

الفرع الثالث : التنبؤ وديناميكية نماذج الإ نحدار الذاتي:

1 التنبؤ بنماذج (VAR):

بعد تحديد درجة التأخير (p) والقيام بعملية تقدير معالم النموذج، يمكننا القيام بعملية التنبؤ . ولفهم منهجية التنبؤ لنماذج شعاع الإنحدار الذاتي ، تأخذ على سبيل المثال النموذج VAR(1) ولحساب القيمة التنبؤية للفترة الأولى ، أي من أجل (h=1) حيث نقوم بحساب ما يلي:

$$\widehat{Xn}\ (1)=\widehat{A0}+\widehat{A1}+\widehat{Xn}$$

بحيث أنXn هي آخر مشاهدة

وفي الفترة الثانية القيمة التنبؤية تكون:

$$\widehat{Xn}\ (2)=\widehat{A0}+\widehat{A1}+\widehat{Xn}\ =(1)\ \widehat{A0}+\widehat{A1}+\widehat{A1}\widehat{A0}+A1^2Xn$$

أما في الفترة الثالثة فتكون القيمة التنبؤية:

$$\widehat{Xn}\ (3)=\widehat{A0}+\widehat{A1}+\widehat{Xn}\ =(2)\ \widehat{A0}+\widehat{A1}+\widehat{A1}\widehat{A0}+A2^3Xn$$

وهكذا يكون : $\widehat{Xn}\ (h)=(1+\widehat{A0}+\widehat{A1}+\widehat{A2}\ +\ldots\ldots\ldots\ldots A1^{h-1})A0+A1^HXn$

(2-23)..... بحيث أن توقع خطأ التنبؤ معدوم أي$E(e)=0$ ومصفوفة التباينات تعطى بالعلاقة التالية:

$$\Omega e(h)=\Omega e+\grave{M}\ 1+\ldots+Mh-1\ \Omega e\grave{M}\ h-1$$

ويكون تباين خطأ التنبؤ لكل قيمة لتنبؤاتK متغيرة أي($\widehat{\delta n}$ (h)) ويمكن قرأتها على القطر الأول للمصفوفة$\Omega e(h)$ وبالتالي فإن مجال التنبؤ عند نسبة خطأ$\frac{\alpha}{2}$ – 1ليعطينا العلاقة التالية :

$\widehat{Xn}$ k (h) $\widehat{\delta n}$ (h) +t $\frac{\alpha}{2}$

حيث t $\frac{\alpha}{2}$ هي القيمة المجدولة لقانون التوزيع الطبيعي

وتعتمد نماذج الإنحدار الذاتي على طريقتين للتنبؤ ، فالأولى تعتمد على بناء نموذج لكل متغيرة التي نرغب في توقعها وذلك باستعمال المتغيرات التي تحوي على أكبر معلومات محتملة عن هذه المتغيرة، وذلك في المدى h أكبر من الواحد ، أما الثانية تكمن في بناء نموذج واحد لشعاع الإنحدار الذاتي حيث يجمع كل المتغيرات التي نريد تقديرها والقيام بتوقعها[49]

2 ديناميكية نماذج(VAR) :

إن نماذج أشعة الإنحدار الذاتي(VAR) تسمح لنا بتحليل آثار السياسة الاقتصادية ، وهذا من محاكاة الصدمات العشوائية وكذلك من خلال تباين الخطأ، لكن هذا التحليل يفترض ثبات المحيط الاقتصادي.

2-1 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات فمثلا :التغير في لحظة ما لet له آثار على X1t, X1t+1, X2t+1..... ونرمز للمتغير ب: ΔX1t في اللحظة t.

فإذا حدثت صدمة في اللحظة (t) علىe1t تساوي1 فإن أثرها يكون كما يلي:

و هذا عند الفترt $\Delta Xt1$

$\Delta Xt2$

. =0 . 1 .2

$\Delta k + 1$

وبصفة عامة عند الفترة(t+h)

ΔXt+h = BΔXt+h−1

وتسمى قيم التغيير عند كل فترة بدالة الإستجابة « fonction de réponse impulsionnelle »

وهذا بتحقيق فرضية عدم وجود ارتباط بين الأخطاء e1t ولكن هذه الفرضية ناد ا ر ما تكون محققة، ففي حالة وجود إرتباط بين المركبات العشوائية ، والذي يمكن تقديره بالعلاقة التالية:

$$\text{Peiej} = \frac{cov(ei.ej)}{\delta ei\ \delta ej}$$

وهكذا إذا كان معامل الارتباط يبين لنا العلاقة بين الأخطاء، إلا أنه لا يظهر معنى السببية بينهما، ولهذا يستوجب علينا إضافة فرضية تخص العلاقة بين e1 t .

[49] مراد جنيدي -مرجع سابق – ص 103

تتميز طريقة دوال الإستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء.

و حسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد و مفاجئ للمتغير نفسه و على باقي المتغيرات النظام في كل الأوقات.

و لحل مشكل الإرتباط الموجود بين الأخطاء العشوائية يلجأ عموما إلى البحث عن شكل لأخطاء عمودية (orthogonales) مستقلة فيما بينها.

الفرع الرابع : السببية:

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة، و هذا لفهم و تفسير الظواهر الإقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الإقتصادية، في حين نجد أن معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية، فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياس الاقتصادي حول طبيعة النموذج و طريقة و المتغيرات Xتقديره هناك جانب آخر جد مهم و هو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من المتغيرات الشعاع الجزء المتبقي منه.

1 سببية غرانجر (Granger) :

نقول عن متغيرة أنها لا تؤثر ر في متغيرة أخرى ، إذا كان إدخال متغيرة إضافية في النموذج لا تؤدي إلى تغيير المتغيرة المتأثرة. بمعنى آخر يدرس اختبار السببية بمفهوم قرانجر إمكانية إعدام معامل بعض المتغيرات في النموذج .

اقترح Granger معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية .

تعريف السببية يرتكز كليا على توقع السلاسل الزمنية، حيث إذا كانتX_t سلسلة زمنية، وy_tسلسلة أخرى و القيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات، التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة ل X_t و هذه المعلومات غير مستقرة في أية سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع، في هذه الحالة نقول أنy_t يسببX_t.
إذن نسمي متغيرة بمتغيرة سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

2 أنواع السببية حسبGranger

(أ) السببية من النوع$y_t \Rightarrow X_t$

أي y_t تسبب X_t نقو أنy_t تسبب X_t إذا استعمال كل المعلومات المتوفرة تؤدي إلى تحسين توقع X_t.

$$y_t \Rightarrow X_t \quad Si \quad \delta^2\left(X/\mu\right) < \delta^2\left(X/\mu - y\right)$$

و μ : تمثل كل المعلومات المتوفرة

$\mu - y$: هي جزء من المعلومات الكلية.

δ^2هو التباين.

(ب) وجود ما يسمى Feedback y_t و X_t :

يوجدFeedback ب المتغيرين y_t و X_t إذا كانX_t يسبب y_t وy_t تسبب X_t .

$$y_t \Leftrightarrow X_t \quad Si \quad \begin{matrix} \delta^2\left(X/\mu\right) < \varepsilon^2\left(X/\mu - y\right) \\ et \\ \delta^2\left(y/\mu\right) < \varepsilon^2\left(y/\mu - y\right) \end{matrix}$$

(ج) السببية اللحظية بين X_t و« Causalité instantanée » y_t

نقو أن هناك سببية لحظية ($y_t \Rightarrow X_t$) إذا كان توق القيمة الجارية ل Xt yt. هو أف ل توق عندما تدخل القيمة الحالية $\overline{\overline{y}}$ ل . y_tفي هذا التوقع.

$$y_t \Rightarrow X_t \quad Si \quad \delta^2\left(X/\mu, \overline{\overline{y}}\right) < \delta^2\left(X, \overline{\mu}\right)$$

(د) السببية بالتأخر من y_t إلىx_t Causalité avec retard

نقول أن y_tإلى x_t بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة ل k حيث :

اختبار السببية في برنامج eviews9

$$\delta^2\left(X/\mu - y(k)\right) < \delta^2\left(X/\mu - y(k+1)\right)$$

من اجل اجراء اختبار السببية في برنامج eviews9 نتبع الخطوات التالي :[50]

View ⟹ lag structure ⟹ grager causality/block exogeneity test

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج :

إن الدراسة القياسية تمر بمراحل متعددة انطلاقا من الاستقرارية ودولا إلى دراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل، لذا حاولنا في هذا المبحث إعطاء فكرة على كل مرحلة

المطلب الأول :استقرارية النموذج :

إن من الشروط لدراسة استقرارية النموذج يجب المرور باختبار ديكي فولر المطور بين المتغيرات الاقتصادية .

الفرع الأول :نموذج الدراسة :

مجتمع الدراسة : الاقتصاد الوطني

عينة الدراسة : مؤشرات السياسة النقدية

الموضوع من دراستنا هو دراسة العلاقة بين السياسة النقدية التضخم ، لذا قمنا بختيار المتغيرات وهي :

- المعروض النقدي MD
- سعر الفائدة I
- التضخم INF

الجدول رقم1 : يبن لنا متغيرات الدراسة عبر الزمن

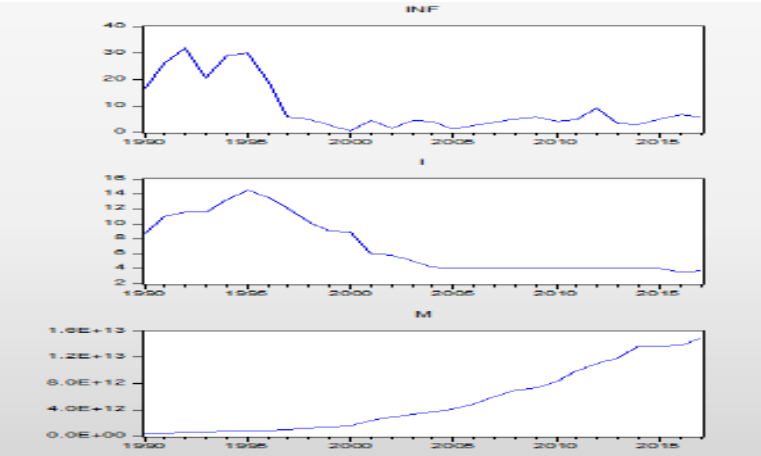

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

[50] بن عمرة عبد الرزاق ،مرجع سابق ، ص 15

الفرع الثاني : اختبار النموذج :

1- الاستقرارية :

يعتبر اختبار ديكي-فولر الذي قدم من طرف D.Dickey et W.Fuller سنة 1979 من أهم الاختبارات

الجدول رقم 2: يبين استقرارية النموذج

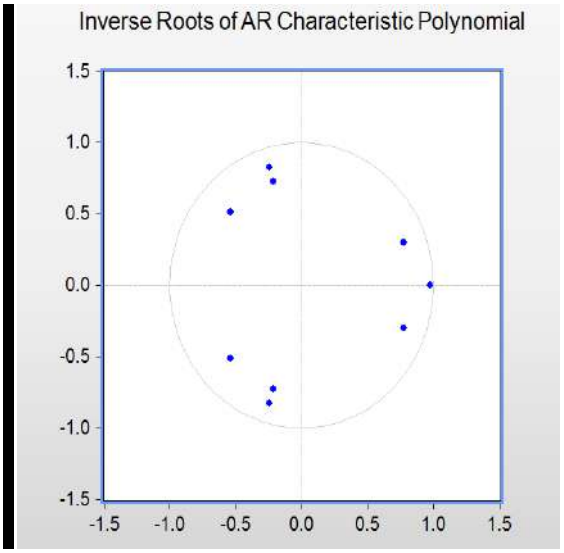

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: D(I) D(M) D(INF)
Exogenous variables:
Lag specification: 1 3
Date: 06/10/19 Time: 10:43

Root	Modulus
0.978101	0.978101
-0.244969 - 0.827169i	0.862680
-0.244969 + 0.827169i	0.862680
0.777080 - 0.303534i	0.834258
0.777080 + 0.303534i	0.834258
-0.213423 - 0.728662i	0.759275
-0.213423 + 0.728662i	0.759275
-0.535679 - 0.515824i	0.743657
-0.535679 + 0.515824i	0.743657

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ ان جميع المعاملات اصغر من الواحد ، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هكذا ما يؤكد استقرارية النموذج

3 التوزيع الطبيعي :

الجدول الثالث: يوضح التوزيع الطبيعي في المعادلة الثالثة

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 06/10/19 Time: 10:45
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.107842	0.046519	1	0.8292
2	-1.644252	10.91426	1	0.0010
3	-0.168784	0.113953	1	0.7357
Joint		10.97474	3	0.0119

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.460307	0.211882	1	0.6453
2	7.110424	16.89559	1	0.0000
3	2.506127	0.243910	1	0.6214
Joint		17.35138	3	0.0006

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.258402	2	0.8788
2	27.70985	2	0.0000
3	0.357863	2	0.8362
Joint	28.32612	6	0.0001

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ في انا المتغير الاول موزع توزيع طبيعي لان مستوى الدلالة 0.8788 اكبر من 0.05

وان المتغير الثاني غير موزع توزيع طبيعي لان 0.0000مستوى الدلالة اصغر من 0.05

وان المتغير الثالث موزع توزيع طبيعي لان 0.8362 مستوى الدلالة اكبر من 0.05 وهي معادلة الهدف

4 ثبات التباين باختبار white :

الجدول 4 : يمثل ثبات التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 06/10/19 Time: 10:46
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
120.4746	108	0.1940

Individual components:

Dependent	R-squared	F(18,5)	Prob.	Chi-sq(18)	Prob.
res1*res1	0.910849	2.838026	0.1260	21.86037	0.2382
res2*res2	0.742168	0.799584	0.6728	17.81204	0.4681
res3*res3	0.962228	7.076312	0.0198	23.09347	0.1870
res2*res1	0.740397	0.792234	0.6775	17.76954	0.4709
res3*res1	0.977577	12.11050	0.0059	23.46186	0.1735
res3*res2	0.857346	1.669436	0.2987	20.57631	0.3013

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ ان مستوى الدلالة 0.1940 اكبر من 0.05 ومنه يوجد ثبات تباين

5 درجة التاخير :

الجدول 5 : يمثل درجة التاخير بعد ما لاحظنا انهم مستقرين

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(I) D(M) D(INF)
Exogenous variables:
Date: 06/10/19 Time: 10:40
Sample: 1990 2017
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-742.1421	NA	4.69e+24	65.31671	65.76103*	65.42845
2	-733.9559	12.10130	5.20e+24	65.38747	66.27612	65.61096
3	-719.9509	17.04955*	3.70e+24*	64.95226*	66.28523	65.28749*
4	-715.9449	3.831885	7.05e+24	65.38651	67.16381	65.83350

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ ان اصغر قيمة وجدة في المرحلة الثالثة

HQ اصغر قيمة في الثالثة 65.28

SC اصغر قيمة في الاولى 65.76

AIC اصغر قيمة في الثالثة 64.95

FPE اصغر قيمة في الثالثة 3.70

LR اصغر قيمة في الثالثة 17.04

LOgL اصغر قيمة في 719.95-

ومن هنا نختار المرحلة الثالثة حسب اكايك AIC فان درجة تاحير هي 3

6 السببية :

الجدول رقم 6 يمثل من المتغير الذي يسبب في الاخر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/10/19 Time: 10:43
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Dependent variable: D(I)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(M)	1.337370	3	0.7203
D(INF)	11.19083	3	0.0107
All	12.01761	6	0.0616

Dependent variable: D(M)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(I)	1.401160	3	0.7053
D(INF)	2.205451	3	0.5309
All	3.214817	6	0.7814

Dependent variable: D(INF)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(I)	7.207079	3	0.0656
D(M)	0.393509	3	0.9416
All	7.647531	6	0.2651

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ ان التضخم ياثر في سعر الفائدة لان مستوى الدلالة نتاع التضخم اصغر من 0.05 وان المعروض النقدي لا يسبب في سعر الفائدة

ونلاحظ ان التضخم وسعر الفائدة لا يسببيان في المعروض النقدي لان مستوى الدلالة اكبر من 0.05

ونلاحظ ان سعر الفائدة يسبب في التضخم بقليل فقط وان المعروض النقدي لا يسبب في التضخم وهذا حسب معطيات البينات الجزائرية

7 الارتباط الذاتي بين الاخطاء :

الجدول 7 : يوضح الارتباط الذاتي بين الاخطاء من درجة 4

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 06/10/19 Time: 10:45
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.457178	0.9434
2	3.882532	0.9190
3	14.77665	0.0973
4	3.115404	0.9595

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ انه لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء من درجة الرابعة في أي منهم

8 دوال الاستجابة الدفعية Monte Carlo :

الجدول 8 : يبين استجابة الصدمات علي التصخم بسبب المتغيرات

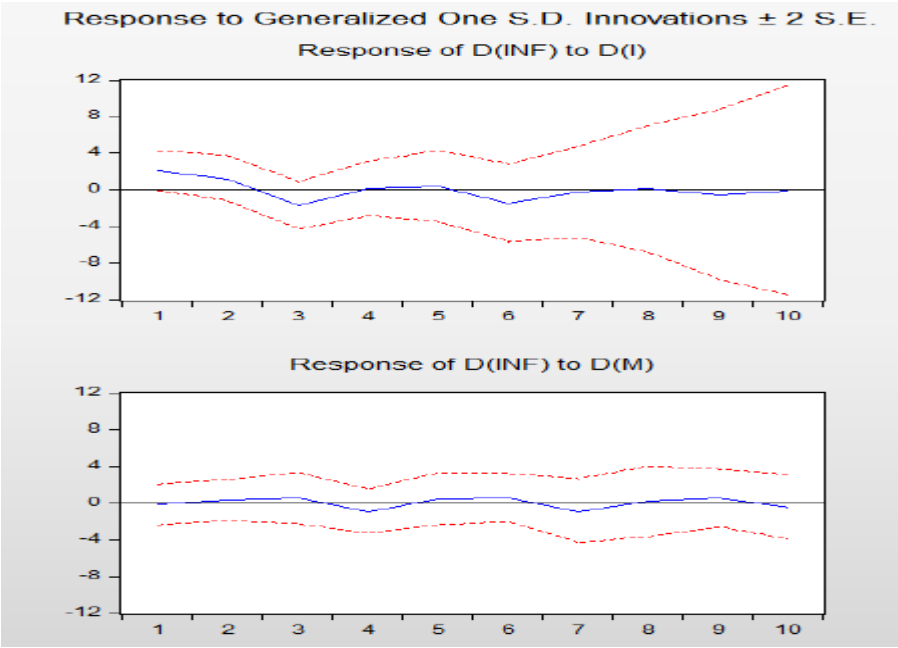

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ تاثير فوري بصدمة تقدر بواحدة من سعر الفائدة علي التضخم عبر سبع سنوات وبعد تتلاشة فوريا

ونلاحظ انا تاثير الصدمة معروض النقدي ياثر بشكل ضعيف اي تقريب لا يؤثر كليا

الجدول 9 يبن نسبيا مدا التاثير

Period	D(I)	D(M)
1	2.091275	-0.228518
	(0.91316)	(0.97065)
2	3.279283	0.008183
	(1.61666)	(1.60875)
3	1.503903	0.487031
	(2.08424)	(2.00657)
4	1.612367	-0.447192
	(2.48267)	(2.38804)
5	1.967935	-0.042735
	(3.00260)	(2.88055)
6	0.507272	0.483045
	(3.50408)	(3.23871)
7	0.227569	-0.433196
	(4.30265)	(4.09264)
8	0.322417	-0.311361
	(5.04485)	(4.58616)
9	-0.279372	0.173476
	(5.72961)	(5.22907)
10	-0.362472	-0.347392
	(6.49978)	(6.16122)

Generalized Impulse
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ ان سعر الفائدة في السنة 1 تؤثر ب 2.09 وفي السنة 2 تؤثر ب 0.91 علي التضخم أي تأثير موجب، وايضا نلاحظ ان المعروض في السنة 1 تؤثر ب 0.22- وفي السنة 2 ب 0.97 علي التضخم اي إن المعروض النقدي لا يؤثر بشكل كبير

9 تفكيك التباين خطاء التنبؤ :

الجدول 10 : يبين تفكيك التباين

Period	S.E.	D(I)	D(M)	D(INF)
1	0.791011	0.000000	0.000000	100.0000
2	1.017246	3.498074	0.787075	95.71485
3	1.052756	19.23487	0.827498	79.93763
4	1.125675	18.56951	4.151442	77.27905
5	1.183366	18.77703	4.911475	76.31149
6	1.191784	22.86770	4.883038	72.24926
7	1.198121	21.68626	7.623170	70.69057
8	1.200610	21.73382	7.674129	70.59205
9	1.205120	21.61875	8.047582	70.33367
10	1.210177	21.33318	8.793466	69.87335

Cholesky Ordering: D(INF) D(I) D(M)

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على نتائج مستخرجة من برنامج Eviews 9

نلاحظ ان التضخم يفسر نفسه مائة بالمئة 100% في اطار النموذج في السنة الاولى

وفي السنة الثانية يكون عند 95.71% وسعر الفائدة تؤثر 3.49 والمعروض نقدي 0.78

وفي السنة الثالثة يكون 79.93 % وسعر الفائدة تؤثر ب 19.23 والمعروض نقدي 0.82

ومن هنا نستنج ان كلما ارتفعة سعر الفائدة ينقص التضخم تدرجيا .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج :

سنقوم في هذا المطلب باستعراض أهم نتائج دراستنا كما يلي:

- أشارت نتائج الاختبار الى استقرارية النموذج عند ديكي فولر وذالك ان جميع المتغيرات اقل من الواحد عند المستوى واحد وان مستوى الدلالة لجميع المتغيرات اقل من 0.05 كما في الشكل 2 .

- نلاحظ انه يوجد توزيع طبيعي لبعض المتغيرات لان مستوى الدلالة اكبر من 0.05، مثلما هو موضح في الشكل 3 .

- يوجد ثبات في التباين لإختبار white لان مستوى الدلالة اكبر من 0.05، كما في الشكل 4 .

- بعد ما لاحظنا انه توجد استقرارية للنموذج وجدنا درجة التأخير في المرحلة الثالثة باختبار AIC وهي الاختبار الاحسن او الاحصن ، مثلما هو في الشكل 5 .

- فيما يتعلق بالسببية هناك علاقة سببية بين التضخم وسعر الفائدة أي انا التأثير يكون قوى، وذالك لعدم ظهور علاقة سببية مع عرض النقود، كما في الشكل 6.

- من خلال الاختبار الذاتي لاحظنا، انه لايوجد ارباط ذاتي بين الاخطاء، انظر الشكل 7

- يوجد تاثير فوري بصدمة واحدة من سعر الفائدة على التضخم عبر سبع سنوات وبعدها تتلاشى فوريا الي ان تصل عشرة سنوات وان الصدمة تمشي معه طول زمن، ونلاحظ غموض في المعروض النقدي بشكل ضعيف على التضخم ، كما هو موضح في الشكل 8

- كلما زاد سعر الفائدة انخفض معدل التضخم تدريجيا اي ان معدل الفائدة يجذب النقود المتداولة كلما ارتفع وينقص تكتل النقود حسب ما هو موضح في الشكل 10.

خلاصة الفصل :

لقد تطلب تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إحداث عدة إصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية و الحقيقية حتى يتم إعطاء دور للنقد و للسياسة النقدية التي همشت لمدة ثلاث عقود من خلال صدور قانون (90-60) المتعلق بالنقد و القرض الذي دعم هذا التحول و العمل وفق مبادئه ، كما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية و أعطاه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية. و تعتبر السياسة النقدية من أبرز السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم و دعم النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر، لذا تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة تزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تدعمه مؤسسات النقد الدولية ن كما تغيرت التوجهات السياسية النقدية من خلال تطبيق سياسة نقدية توسعية لدعم التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة :

حاولنا من خلال هاته الدراسة التطرق لأثر أدوات السياسة النقدية في كبح التضخم، الإجابة عن الإشكالية المطروحة، عن إمكانية أن تقوم السياسة النقدية المتبعة في الجزائر لعلاج مشكلة التضخم، مما تطلب منا دراسة هذا العمل خلال فصلين، ففي الفصل الأول كانت لنا وجهة نظر لبعض مفاهيم السياسة النقدية والتضخم، وتعتبر السياسة المتخذة في الجزائر مجموعة من الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات، سواء كانت كمية أو كيفية، والملاحظ أن السياسة النقدية تعتبر أكثر فعالية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية وهذا لعدة اعتبارات منها غياب قنوات إبلاغ السياسة النقدية، ومن هنا كان على تلك الدول العمل على تفعيل السياسة النقدية في اقتصادياتها إلا أن هدفها النهائي يبقى تحقيق استقرار الأسعار هذا ما أدى بالبنوك المركزية إلى تبني تقنية جديدة ألا وهي سياسة استهداف التضخم و ذلك من أجل التحكم في المستوى العام للأسعار.

يعتبر التضخم واحد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول، إذ يعبر عن الارتفاع المستمر للأسعار، ويمثل عنصر من عناصر الدخل النقدي كالأرباح أو الأجور .

نتائج الدراسة :

ومن خلال تتبع مسار السياسة النقدية في الجزائر نستخلص أن التضخم في الجزائر قد يعود أيضا لأسباب هيكلية أيضا ، و هذا ما يؤكد على صحة هذه الفرضية في الجزائر.

و بالتالي نستنتج أن هناك تأثير لسعر الفائدة على معدلات التضخم بنسب مختلفة، وبالتالي يمكن القول أن هناك تأثير نسبي للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر.

من بين أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، والتي كانت على شكل تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة :

– تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل .

– تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر لذا نجد هناك عدة أنواع له بالجزائر من بينها التضخم النقدي، المستورد، الموسمي، المكبوت وغيرها والذي يرجع لعدة أسباب قد تكون مؤسساتية، هيكلية و نقدية .

– لم يؤثر المعروض النقدي على معدل التضخم في الجزائر .

– تعتبر السياسة النقدية الاسلامية بديلا عن السياسة النقدية في الاقتصاد الليبرالي، حيث لها ادوات ووسائل خاصة بها .

توصيات عامة : من خلال هذه الدراسة يمكن ان نستخلص الاقتراحات التالية :

– لا بد ان تنحصر اهداف السياسة النقدية في الجزائر حول استهداف معدلات تضخم مقبولة .

– ضرورة اتباع سياسة نقدية اكثر فعالية، تقوم على الصرامة .

– ضرورة اعطاء اهمية للدراسة القياسية والتنبؤات .

– ان يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية بالجزائر هو استقرار الاسعار باعتبار ان تحقيق الاهداف الاخرى غير مضمون النتائج .

– نوصي بانتهاج سياسة نقدية اسلامية عوضا عن سياسة نقدية في الاقتصاد الليبرالي حيث يتم استبدال آلية تعامل على اساس فائدة (الربا) باستبدال آليي الربح .

آفاق البحث :

من خلال قيامنا بهذه الدراسة لاحظنا ان متغيرات السياسة النقدية لا تؤثر جميعا في كبح التضخم، ولدراستها نقترح :

- اقتراح نموذج عام للمسار التضخمي يشمل جميع المتغيرات الكمية، نقدية وغير نقدية المحددة للظاهرة في الجزائر، وهذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في تأثيرها .
- أثر استرجاع السيولة على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر.
- أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية.
- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

المراجع بالكتب :

1) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2013 .

2) علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت- رأس النبع- شارع محمد الحوت، 2012 .

3) يوسف كمال محمد، **السياسة النقدية المصرفية الإسلامية**، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر،1996

4) السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك، دار** الفكر، الأردن،الطبعة الأولى، 2010.

5) عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985 .

6) حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الاردن، طبعة الاولى .

7) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر02، 2004 .

8) الدكتور شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011 .

الرسائل والأطروحات :

8) معمري ليلى، **دور استقلالية البنك المركزي**، في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر(2013-2014) .

9) صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 .

10) أحمد محمد صالح الجلال،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان الناميةٍ دراسة حالة الجمهورية اليمنية،2003/1990،شهادة الماجستير،2006/2005،جامعة الجزائر.

11) بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف لصندوق النقد الدولي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ،معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجيستر غير منشورة .

12) سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم** في الجزائر،لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، 2006/2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ورقلة.

13) بركان زهية ":فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه 2010 م بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر .

14) بقبق ليلى اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2014-2015 ، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .

15) دبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، 2014-2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد .

16) بن عمرة عبد الرزاق، خطوات تطبيق تقنية ardl باستخدام برنامج eviews، ديسمبر 2018 .

17)مراد جنيدي، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار الجزائر، باستعمال اشعة الانحدار الذاتي var، 1970-2004، مذكرة متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .

المجلات :

1)- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، عدالة توزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والاسلام –نظرة مقارنة– مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة، جامعة الامارات العربية المتحدة العدد 14، شوال 1421 هـ، يناير2001.

المواقع الالكترونية :

- موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz, consulte, le (10/04/2017)

مراجع باللغة الاجنبية :

18) Issam A W Mohamed, The Impacts of Monetary Policies on Inflation Rates in Sudan (1970–2014),
Professor of Economics, Alneelain University. Khartoum, Sudan
International Journal of Advance Research in Management, Engineering and Technology Vol.1, Issue.1, June 2016,

19)*Bhavesh Salunkhe* and *Anuradha Patnaik* , THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON OUTPUT AND INFLATION IN

INDIA A FREQUENCY DOMAIN ANALYSIS, ECONOMIC ANNALS, Volume LXII, No. 212 / January – March 2017.
20)Eser Tutar, Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Copyright 2002, Eser Tutar.
21)Yuzo Honda, Some Tests on the Effects of Inflation in New Zeland, Canada, and the UK Targeting , *School of Economics*, *Osaka University*, *Toyonaka*, *Osaka* 560-0043, *Japan*, Received 31 August 1998; accepted 8 July 1999 .

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الاشكال والجداول :

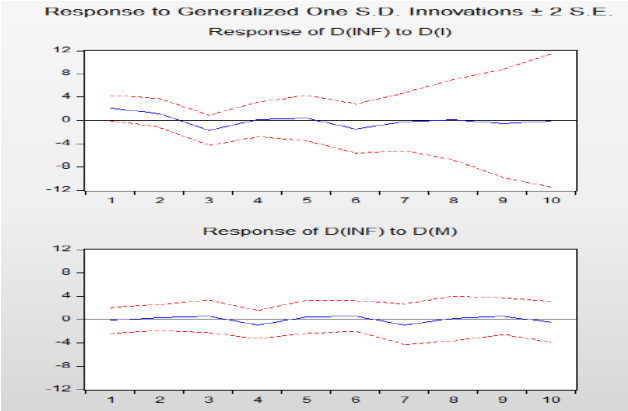

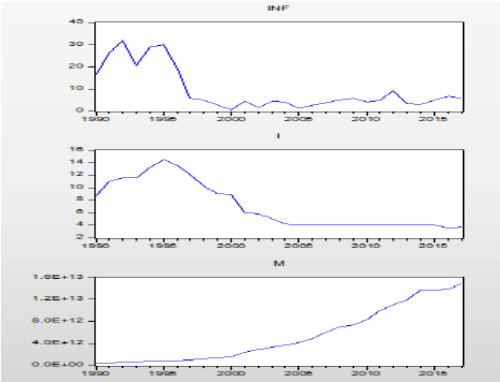

1990	16.65253	8.75	3.43E+11
1991	25.88639	11.00	4.15E+11
1992	31.66966	11.50	5.44E+11
1993	20.54033	11.50	5.84E+11
1994	29.04766	13.25	6.76E+11
1995	29.77963	14.50	7.40E+11
1996	18.67908	13.50	8.48E+11
1997	5.733523	12.13	1.00E+12
1998	4.950162	10.25	1.20E+12
1999	2.645511	9.00	1.37E+12
2000	0.339163	8.88	1.56E+12
2001	4.225988	6.00	2.40E+12
2002	1.418302	5.75	2.84E+12
2003	4.268954	5.00	3.30E+12
2004	3.961800	4.25	3.64E+12
2005	1.382447	4.00	4.07E+12
2006	2.311499	4.00	4.87E+12
2007	3.678996	4.00	5.99E+12
2008	4.858591	4.00	6.96E+12
2009	5.737060	4.00	7.29E+12
2010	3.911062	4.00	8.28E+12
2011	4.524212	4.00	9.93E+12
2012	8.891451	4.00	1.10E+13
2013	3.254239	4.00	1.19E+13
2014	2.916927	4.00	1.37E+13
2015	4.784447	4.00	1.37E+13
2016	6.397695	3.50	1.38E+13
2017	5.591116	3.72	1.50E+13

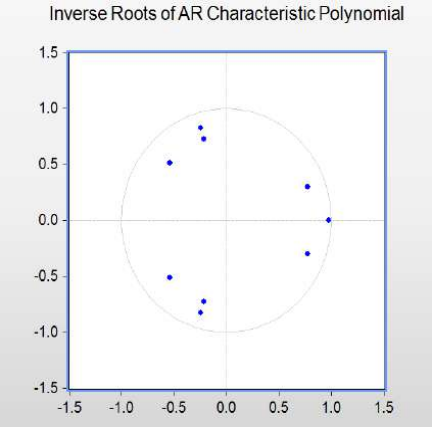

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الرقم	الملحق	الصفحة
1	المتغيرات عبر الزمن	58
2	استقرارية النموذج	58
3	التوزيع الطبيعي	59
4	whiteثبات التباين اخبار	59
5	درجة التاخير	60
6	السببية	60
7	الارتباط الذاتي بين الاخطاء من الدرجة 4	61
8	دوال الاستجابة الدفعية لمونتيكارلو	62
1-8	دوال الاستجابة النسبية	63
9	تفكيك التباين لخطا التنبؤ	63